

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département : Sciences Économiques



جامعة المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر برامج الاستثمارات العمومية على تدفقات  
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر  
-دراسة قياسية 1990/2013-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:  
طلال زغبة

إعداد الطالب:  
جمال صغيرو

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيساً	أستاذ التعليم العالي	د. برحومة عبد الحميد
مشرفاً ومقرراً	أستاذ مساعد (أ)	زغبة طلال
مناقشاً	أستاذة مساعدة (أ)	لعجال العمريّة

السنة الجامعية: 2015 / 2014



# تشكرات

(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي  
وإن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)  
النمل الآية 19.

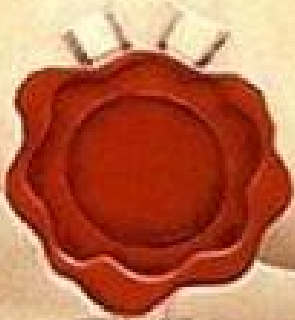
يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف \* طلال  
زغبة \* الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وبمساعده  
لي، الذي كان نعم الأستاذ ونعم الناصح.

إلى الأصدقاء غلاب عبد الكريم، لونس السعيد، قويدري  
زكريا، بن عادل موسى، الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم  
القيمة وتحفيزاتهم لي والذين كان لهم الفضل في الإسهام في  
إنجاز هذا البحث المتواضع.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ: شريفي  
حمزة، الذي لم يبخل عليا بمساعده لي. وكل عمال  
التعاونية.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وإلى كل طلبة الماستر

دفعة 2015/2014.



# أهدى عاشراً

أهدي ثمرة عملي إلى التي رأني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشائها قبل يديها إلى التي رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها. إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وحبها صاحبة القلب الواسع سعة البحر، صاحبة الفضل علينا أمي الحنون "أطال الله في عمرها وحفظها لنا".

إلى مرشدي إلى طريق النور، وفدا العطاء و الكرم، إلى من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي إلى ربيع الحياة وقارب النجاة وخلود الذكريات "أبي الحبيب أطال الله في عمره وحفظه لنا".

إلى جدتي صاحبت الفضل في دعائها لي أطال الله في عمرها  
إلى من هم أقرب إلي من روعي وشاركوني حزن الأم إخواني وأخواتي  
إلى كل أصدقائي من قريب أو بعيد  
إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي  
أهدي لهم هذا العمل المتواضع

عاشراً  
عاشراً

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر و عرفان.....
II	الفهرس.....
III	قائمة الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الجداول.....
أ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول: تحليل واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر</b>	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار.....
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.....
06	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار.....
08	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار.....
13	المبحث الثاني: السياق العام للبرامج الاستثمارات العمومية.....
13	المطلب الأول: مفهوم برامج الاستثمارات العمومية وعناصرها.....
15	المطلب الثاني: وسائل وآليات تمويل الاستثمارات العمومية.....
19	المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لبرامج الاستثمارات العمومية.....
22	المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العمومية.....
22	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....
27	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.....
32	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....
36	خلاصة الفصل.....

<b>الفصل الثاني: تحليل واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>	
<b>38</b>	<b>تمهيد</b> .....
39	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .....
39	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .....
42	المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر .....
44	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر .....
48	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له .....
48	المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر .....
53	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .....
57	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر .....
61	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .....
61	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر .....
65	المطلب الثاني: مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات مناخه .....
71	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر .....
<b>74</b>	<b>خلاصة الفصل</b> .....
<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
<b>76</b>	<b>تمهيد</b> .....
77	المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القياسي .....
77	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهم أهدافه .....

79	المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي.....
81	المبحث الثاني: النماذج الانحدارية في الاقتصاد القياسي.....
81	المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
85	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي العام.....
94	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد أثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(1990-2013).....
94	المطلب الأول: عينة الدراسة ووصف النموذج.....
97	المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي والمفاضلة بينها.....
111	خلاصة الفصل.....
113	الخاتمة.....
118	قائمة المراجع.....
	الملاحق

فهرس الجداول

و الأشكال

## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
24	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2004-2001)	(1-1)
25	تطور معدلات المؤشرات الاقتصادية	(1-2)
29	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2009-2005)	(1-3)
34	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2014-2010)	(1-4)
66	حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (1995-2000)	(2-1)
67	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2004-2001)	(2-2)
68	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2009-2005)	(2-3)
69	حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2013-2010)	(2-4)
96	البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغير المستقل (1990-2013)	(3-1)
98	نتائج التقدير لنموذج الخطي البسيط (1990-2013)	(3-2)
100	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط	(3-3)
103	نتائج التقدير لنموذج اللوغارتمي البسيط	(3-4)
105	نتائج اختبار ستودنت للنموذج اللوغارتمي البسيط	(3-5)
107	المفاضلة بين النموذجين الخطي واللوغارتمي	(3-6)

## فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	(1-1)
30	مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	(1-2)
34	مضمون برامج توطيد النمو الاقتصادي	(1-3)
66	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (1995-2000)	(2-1)
67	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2001-2004)	(2-2)
68	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2005-2009)	(2-3)
69	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2010-2013)	(2-4)
91	التوزيع الاحتمالي لداربن- واتسون	(3-1)

# مقدمة عامة

## 1- تمهيد:

لقد أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث، ومهما اختلفت طبيعة الإيديولوجية من قبل النظام السياسي فإنّ الحكومة تحاول جاهدة التحكم في الاقتصاد أو توجيهه من خلال رسم السياسات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها، لذا فان النشاط الاقتصادي بطبيعته يرتبط بالدولة، ويعتبر موضوع الاستثمارات أهم الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتباره الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لتدارك التأخر الحاصل في التنمية الاقتصادية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية بشقيها الداخلي والخارجي وكذا الأمنية التي مرت بها الجزائر، ومنذ سنة 2001 اعتمدت الجزائر سياسة الانتعاش الاقتصادي في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بلجوتها إلى تبني استراتيجية بعيدة المدى من خلال اعتماد سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، وبالرغم من أنّ الأطروحات والدراسات والأبحاث تجمع على أهمية وضرورة الاستثمارات العمومية في الفترة الحالية لتدارك ذلك الضعف والتخلف في مختلف المجالات التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاختلالات، وتمثلت برامج الاستثمارات العمومية، في برامج تنموية متعددة السنوات مرفقة بسياسات إصلاحية تعتبر من بين الأساليب التي اعتمدها السلطات العمومية من خلال وضع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين (2001-2004) مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ما بين (2005-2009) وأخيرا برنامج توطيد النمو (2010-2014).

استنادا لأهمية هذه السياسات فقد أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة من خلال المتغيرات الاقتصادية إذ تمثل المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته مؤشرات تنافسية لجذب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار عن طريق أحد التيارات الهامة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذه الدراسة نسعى جاهدين لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى فعالية وكفاءة وصلاحيّة برامج الاستثمارات العمومية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**2- إشكالية البحث:** يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية كمايلي :

ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

وعلى ضوء هذا التساؤل فإنه يمكننا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما واقع الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر؟ وما هي المشاكل التي واجهتها؟؛

➤ ما هو الهدف كل برنامج؟ وما مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة؟؛

➤ هل ساهمت برامج الاستثمارات العمومية في الزيادة الفعلية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر؟.

**3- فرضيات البحث:** يستند البحث إلى الفرضيات التالية :

➤ برامج الاستثمارات العمومية لم ترقى إلى مستواها المطلوب وهي تعاني العديد من المشاكل؛

➤ تهدف الدولة من وراء إطلاقها لهذه البرامج إلى بناء اقتصاد منتج، لإرساء نمو مستدام وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛

➤ ساهمت برامج الاستثمارات العمومية بشكل ايجابي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

**4- أهداف البحث:** يسعى هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

➤ التعرف على برامج الاستثمارات العمومية وواقعها وتأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية؛

➤ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطوره خلال فترة تطبيق البرامج؛

➤ إعطاء صورة واضحة عن العلاقة التي تربط النفقات العمومية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

### 5- أهمية البحث :تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- إدراك حقيقة أن الاستثمار العمومي يعد الوسيلة المثلى في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات العميقة التي تشهدها وتعرفها الجزائر؛
- تحليل نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الجزائري مع الفرص المتاحة، والتهديدات التي تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- التعرف على أهم برامج النمو الاقتصادي التي انتهجتها الحكومات المتلاحقة في الجزائر.

### 6- منهجية البحث :لتحقيق أهداف هذا البحث فإننا نستخدم :

- المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع؛
- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الإنفاق على الاستثمارات العمومية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من متغير تابع ومتغير مستقل، وهذا بالاعتماد على برنامج (E-views).

### 7- صعوبات البحث : تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز البحث في ما يلي:

- وجود نقص في المراجع المتعلقة ببعض المواضيع الرئيسية للبحث كموضوع برامج الاستثمارات العمومية؛
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز الدراسة، حيث أنّ فترة لا تزيد عن الشهرين لا تكفي لإنجاز بحث متكامل على المستويين النظري والتطبيقي.

### 8- تقسيمات البحث :

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول :

في الفصل الأول تم التطرق لأهم مفاهيم الاستثمار العمومي من خلال تحديد مفهوم البرامج الاستثمارية ودور هذه الأخيرة في تحسين النمو والتنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وتم التطرق أيضا إلى تحليل واقع الاستثمار العمومي ومدى

مقدرته على تحسين المناخ الاستثماري، باعتباره يمثل مجمل العوامل والذي بدونها أو عدم ملائمتها لا يمكن تحقيق تدفق الاستثمارات الأجنبية.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تم التطرق لمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته وواقعه في الجزائر، باعتبار أن الاستثمار ليس هدفا في حد ذاته بل يعتبر الوسيلة الاقتصادية التي نصل من خلالها إلى تحسين ورفع مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسين الكفاءة التكنولوجية.

وأخيرا فإن الفصل الثالث تناول الدراسة القياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم التعريف بأهداف الاقتصاد القياسي ومنهجيته في بناء نماذج اقتصادية قياسية، والتعرف على النماذج الانحدارية المستعملة في بنائه، وفي الأخير تم بناء وتقدير نموذج قياسي يحدد المؤشرات اثر الإنفاق العمومي لبرامج الاستثمارات العمومية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

# الفصل الأول

تحليل واقع

الاستثمارات

العمومية في الجزائر

**تمهيد:**

نظرا للتزايد السكاني الذي شهدته الجزائر، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية كان لزاما على الدولة زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، وفي ظل البجوحة المالية التي شهدتها الجزائر، لجأت الدولة الى سياسة الانفاق العمومي تزامنا مع الارتفاع المستمر لاسعار المحروقات ، وانخفاض ديونها الخارجية، وفي ظل هذه الامتيازات صدمت الجزائر بواقع مؤلم والذي تمثل في عدم وجود قاعدة صناعية قادرة على استيعاب هذا الانفاق.

لجأت الدولة الى السياسة المالية التوسعية تمثلت في مضاعف الاستثمار الا ان هذه الآلية فشلت في تنشيط الطلب الكلي للاقتصاد الوطني، وتسببت في زيادة نزيف العملة الصعبة، وارتفاع حجم الواردات، وكذا تنشيط الطلب الخارجي، في ظل هذه الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية المتبعة، اتبعت الجزائر سياسة تصحيحية وذلك وفق ظروف الاقتصاد الوطني الذي هو في مرحلة البناء والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع، وتمثلت هذه السياسة في توجيه الانفاق العمومي لتمويل قطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تحسن من المؤشرات الاقتصادية، وهذه الاخيرة تحقق اهداف السياسة المالية التوسعية، وتمثلت هذه الاهداف في برامج تنموية تحت تسمية "برامج الاستثمارات العمومية".

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى تحليل واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مناقشة المباحث الآتية:

- المبحث الاول: ماهية الاستثمار؛
- المبحث الثاني: السياق العام للبرامج الاستثمارات العمومية؛
- المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العمومية في الجزائر.

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار**

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية، لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة.

**المطلب الأول: مفهوم الاستثمار**

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار كما يشير أيضا إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على أخذ الحيطة ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية.

**أولا: تعريف الاستثمار**

يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل يعني ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر<sup>1</sup>.

الاستثمار هو تخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية<sup>2</sup>.

يقصد بالاستثمار التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على أموال في المستقبل<sup>3</sup>.

هو استخدام مدخرات في تكوين استثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) ، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات كالمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح حناوي ونهال فريد مصطفى: مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006، ص18.

<sup>2</sup> زياد رمضان: مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 15

<sup>3</sup> محمد صالح حناوي: الاستثمار في الأسهم والسندات، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003-2004، ص416.

ويمكن صياغة كل هذا في أن الاستثمار هو نوع من الاتفاقيات وهو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل وللاستثمار عدة مفاهيم منها المفهوم المحاسبي، المفهوم الاقتصادي، والمفهوم المالي ويمكن عرضها كما يلي<sup>2</sup>:

أ- **المفهوم المحاسبي:** "الاستثمار هو الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة والتي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط". ويمكننا أن نميز بين العقارات المتعلقة بالاستغلال والعقارات خارج الاستغلال. فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس بغرض بيعها أو تحويلها ولكن لاستغلالها كأداة عمل أي عقارات إنتاجية كالعتاد، أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات تقوم من خلالها المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء أرض.

ب- **المفهوم الاقتصادي:** حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي عن موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي: الزمن، مردودية وفعالية العملية، الخطر المرتبط بالمستقبل.

ج- **المفهوم المالي:** يقصد به مجموعة من التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها.

### ثانيا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي<sup>3</sup>:

#### أ- تكاليف الاستثمار:

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

#### 1- التكاليف الاستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق

مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول

<sup>1</sup> حسين عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص37.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن حبيب بومدين وحوالف رحيمة: الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر 21-22 ماي 2002، ص07.

<sup>3</sup> قحطان سيوقي: اقتصاديات المالية العامة، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989، ص 303.

الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

**2- تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

#### أ- التدفقات النقدية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

#### ب- مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

**د- القيمة المتبقية:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

## المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر<sup>1</sup>:

أ- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

1- **استثمارات عمومية**، وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2- **الاستثمارات الخاصة**: وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تتجزأ من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3- **الاستثمارات المختلطة**: وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

ب- من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

1- **استثمارات قصيرة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن سنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2- **استثمارات متوسطة الأجل**: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين، وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

3- **استثمارات طويلة الأجل**: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتقوم مدة إنجازها خمس سنوات.

ج- من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

1- **استثمارات التجديد**: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات ووجل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن

<sup>1</sup> حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 40.

من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

**2- استثمارات النمو (الاستراتيجية):** هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

**3- الاستثمارات المنتجة والغير منتجة:** وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

**4- الاستثمارات الإجبارية:** وتكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية. أما الاقتصادية فغرضها هوتلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا.

**5- الاستثمارات التعويضية:** هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال وإهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

**6- استثمارات الرفاهية:** هذا النوع من الاستثمارات نتائجها غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.<sup>1</sup>

**د- من حيث الموطن:** وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

**1- الاستثمارات الأجنبية:** وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف

<sup>1</sup> حسين عمر: مرجع سابق، ص 42.

(الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر).

فلاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها، وسنتطرق الى هذا الجانب في الفصل الثاني.

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

**2- الاستثمارات المحلية:** وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار

#### أولا: أهمية الاستثمار

يمكن أن نوضح أهمية الاستثمار من خلال النقاط التالية:

#### 1- أبعاده الاستراتيجية والمالية:

يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي خلق واستغلال إمكانيات جديدة، من أجل توسيع حجم المؤسسة، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسة.

<sup>1</sup> على لطفي: محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 343.

أما تحديد الأبعاد الاستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمرادودية المالية للمشروع.

وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية قصوى وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه إلى المستقبل المجهول<sup>1</sup>، وعليه ينبغي على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات، التي قد تتعرض لها من ناحية تسويق المنتجات، أي مواجهة طلبات المستهلكين.

## 2- قرارات الاستثمار تمتص الموارد المالية:

إن الموارد المالية للمؤسسة محدودة. والاستثمار على المدى الطويل يستلزم أصول دائمة، ولاقتناء هذه الأصول ينبغي أن نلجأ إلى عدة موارد منها مثلا: التمويل الذاتي للمؤسسة تقليص مناصب العمل، حيث أن كل منصب عمل ناقص يمثل مورد لهذه المؤسسة، أو توجه إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد والأصول الدائمة<sup>2</sup>.

وعليه يمكن استخراج علاقة خاصة بالمشروع الاستثماري كما يلي:

**مشروع استثماري = الطلب على الأصول الدائمة.**

وعليه يجب على كل مشروع استثماري أن يدرس بدقة القرارات المتخذة، لأنها هي التي تحدد مستقبل ومصير المؤسسة. وبالتالي فإن أي خطأ في التقدير يؤدي إلى إفلاس المشروع، ولا يمكن التراجع عنه عند تحديد النفقات الأولية للاستثمار، ومن ثم ينبغي إتمام هذا المشروع، مهما كانت النتائج الناجمة في مرحلة الاستغلال.

<sup>1</sup> علي صحراوي: مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي "التجربة الجزائرية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1991/1992، ص 124.

<sup>2</sup> Jacques margerin, gérard Ausset: choix des investissement, les édition d'organisation, paris, juin 1987, p 28.

## ثانياً: أهداف الاستثمار

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي<sup>1</sup>:

## 1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنیان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

## 2- الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛

<sup>1</sup> آدم مهدي أحمد: الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 7.

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

## 2- الأهداف الاجتماعية

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري<sup>1</sup>.

## 3- الأهداف السياسية للمشروع

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛

<sup>1</sup> هوشبار معروف: الاستثمارات والأسواق المالية، دار النشر والتوزيع، عمان، 2003، ص20.

- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن؛
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح حناوي ونهال فريد مصطفى: مرجع سابق، ص 36.

## المبحث الثاني: السياق العام للبرامج الاستثمارات العمومية

عرف الاقتصاد الوطني فيما سبق سياسة المخططات متوسطة الأمد والمخططات السنوية التي وضعتها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بهدف ضمان تحقيق الحاجيات الأساسية للمواطن، وبعد التغير في الإيديولوجية الاقتصادية للدولة ونظرا لظروف داخلية وخارجية متعددة، توقف العمل بالمخططات متوسطة الأمد ثم السنوية التي كانت تعبر عن فكر اشتراكي تدخلي للدولة.

بالمقابل، ظهرت صيغة أخرى لرسم سياسة التنمية الاقتصادية والاستثمار العمومي للدولة تمثلت في البرامج التنموية.

إن الانتقال من أداة المخطط إلى البرنامج كوسيلة لتنفيذ سياسة الاستثمارات العمومية يترجم الفكر الجديد للدولة في محاولة لإحداث نوع من القطيعة مع السياسات التدخلية والتوجه نحو نظرة جديدة تتسم بالنجاعة والفعالية.

## المطلب الأول: مفهوم برامج الاستثمارات العمومية وعناصرها

## أولاً: تعريف برامج الاستثمارات العمومية

إن التعريف الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في فترة محددة، وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز المشاريع<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا: بأنها تعبر عن شكل من التخطيط أو البرمجة، يتطور خارج الإطار القانوني، وبهذه الطريقة فإن مبدأ تعدد السنوات في الاعتمادات الميزانية يتطور بصورة تجعل من التدخل الإداري من خلال التعديل التنظيمي لرخص البرامج واعتمادات الدفع يطغى على حساب الرخصة القانونية (الموكلة للبرلمان)<sup>2</sup>.

ويعرف أيضا: بأنه توليفة بين الوسائل والأهداف، وتقييم تأثير كل منهما على الآخر، وقياس البرامج يكون من خلال قياس النتائج والأهداف المسطرة مسبقا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسابات التخصيص الخاص في النظام الجزائري، حلقة دراسية لطلبة السنة الرابعة للمدرسة الوطنية للإدارة، فرع إدارة المالية والميزانية، دفعة 38، الجزائر، 2005.

<sup>2</sup> BOUARA Tahar: **Les Finances Publiques**, éditions pages bleues, Alger, 2007, p 496.

<sup>3</sup> BOUVIER (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L): **Finances Publiques**, ed LGDJ, Paris, 8e ed, 2007, p 22.

لم يهتم المشرع الجزائري بتحديد مفهوم قوانين البرامج الاستثمارية الا في حدود رخص البرنامج او الاعتمادات، حسب المادة 100 من قانون المالية لسنة 2000 تنص على أنه "لا تلزم القوانين التوجيهية و/أو قوانين البرامج المحددة للأهداف على المستوى المتوسط والطويل، الدولة سنويا، على صعيد الميزانية إلا في حدود رخص البرامج والاعتمادات المتضمنة في قانون المالية السنوي"<sup>1</sup>.

من التعاريف السابقة نستخلص تعريفا: البرنامج ببعده التنظيمي، هو الإنفاق الرأسمالي للدولة لإقامة المشاريع العامة والتي تحكمها مجموعة من الأهداف المسطرة التي يتم تجسيدها في مجال معين، بالامكانيات المتاحة وفي فترة زمنية محددة، بغرض تحقيق منفعة عامة.

### ثانيا: عناصر برامج الاستثمارات العمومية

وتتكون هذه البرامج من العناصر التالية<sup>2</sup>:

- 1- الموارد: وتكون مادية، مالية، وبشرية؛
- 2- النشاطات: وهي الأعمال التي من خلالها استخدام الموارد؛
- 3- المخرجات: تمثل نتيجة البرنامج، وكذا تأثيرها على المحيط والوسط الذي تم فيه البرنامج.

### ثالثا: معايير ومؤشرات تقييم برامج الاستثمارات العمومية

وفي هذه المعايير والمؤشرات التي تسمح بتقييم برنامج الاستثمارات العمومية، نميز ما يلي<sup>3</sup>:

- 1- **النجاعة**: تقاس بالعلاقة بين النتائج المحصل عليها والوسائل المخصصة للبرامج؛
- 2- **الفعالية**: وهي قياس تحقيق الأهداف المقررة بمقارنتها بالنتائج المحصل عليها، أي أنها تعبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا؛

<sup>1</sup> القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 الجريدة الرسمية عدد 92 المؤرخة في 25-12-1999.

<sup>2</sup> دحماني عبد الكريم: تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، الدولة والمؤسسات العمومية، سنة 2011-2012، ص 46.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 47.

3- مؤشرات النوعية: وهي تعبر عن مدى ملائمة الشروط التي تم تنفيذ النشاط العمومي فيها؛

4- مؤشرات النتائج النهائية: تعبر عن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للنشاط العمومي ونميز بين:

- مؤشرات التأثير التي تعبر عن جوانب التغييرات التي شهدتها المحيط والتي لها علاقة مباشرة مع العمل المنجز من طرف المصلحة؛
- مؤشرات الآثار التي تعبر عن جوانب التغييرات في المحيط والتي هي تأثيرات جانبية للعمل المنجز.

والمؤشر مهما كان، لا بد أن يستوفي مجموعة من الشروط من بينها:

- أن يكون واضح، مفهوم ومعبر؛
- أن يكون ملائم للظاهرة؛
- أن يكون موثوق ، دقيق وقابل للمراجعة.

#### المطلب الثاني: وسائل وآليات تمويل الاستثمارات العمومية

تعتمد بعض السياسات الحكومية على السياسة المالية أو ما يعرف بسياسة الإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة المالية هي أداة الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وذلك برسم برنامج عمل مالي تتبعه الدولة باستخدام الإيرادات والنفقات العمومية لتحقيق متطلبات التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ضعف رؤوس الأموال المحلية نظرا لضآلة مساهمة القطاع الخاص ونقص رؤوس الأموال الأجنبية بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أدى بالدولة إلى الاعتماد على إمكاناتها المالية لتمويل برامج الاستثمارات العمومية.

أولاً: سياسة الانفاق العام كأداة لتمويل برامج الاستثمارات العمومية

أ- تعريف النفقات العامة:

هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة<sup>1</sup>، وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ومن خلاله يقوم على ثلاث عناصر رئيسية:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي؛

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام؛

3- النفقة العامة تستهدف تلبية حاجات عامة.

ب- تقسيم النفقات العامة:

تقسّم النفقات العامة وفق عدة معايير ومن أهم هذه التصنيفات نجد النفقات الحقيقية والتحويلية كذلك النفقات العادية وغير العادية وسنركز في هذا الجزء على النفقات غير العادية (نفقات التجهيز) باعتبار أن برامج الاستثمارات العمومية تدخل في هذا السياق.

1- النفقات العادية: هي التي تكررّ بصفة منتظمة في كل سنة مالية لذلك تعرف بالنفقات

الجارية أو نفقات التسيير<sup>2</sup>، ويقصد بها تلك النفقات الموجهة لإمداد هيكل الدولة بما

تحتاجه من أموال، حتى تتمكن من تسيير المرافق العامة الإدارية ومثال ذلك: أجور

الموظفين؛ مصاريف صيانة البنايات الحكومية؛ معدات المكاتب... وتوزع حسب

الدوائر الوزارية في الميزانية العامة للدولة، وتجمع هذه النفقات إلى أربعة أبواب

هي<sup>3</sup>:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

- تخصيصات السلطات العمومية؛

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

- التدخلات العمومية.

<sup>1</sup> علي لطفي: أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 182.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 46.

<sup>3</sup> المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في: 07-07-1984 والمتضمن القانون المتعلق بقوانين المالية.

**2- النفقات غير العادية:** فهي التي لا تحدث بصفة متكررة ومنتظمة إما لكونها توجه لمواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية أو بالعكس لتمويل مشاريع استثمارية هامة تتكفل بها الدولة لعجز الخواص غالبا عن القيام بها، لذلك أصبحت تعرف بالنفقات برأس المال أو النفقات الاستثمارية والتي تتعلق بزيادة الثروة الوطنية<sup>1</sup>، ويقصد بها الأموال التي تخصصها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية تدخل في إطار تنفيذ برنامج الحكومة وسياستها، حيث تهدف هذه النفقات إلى الزيادة في حجم الإنتاج الوطني.

**وتعرف أيضا:** بأنها النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هوانشاء القاعدة الهيكلية وتوسيع الطاقة الإنتاجية لتحفيز النمو الاقتصادي واستمراره، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة<sup>2</sup>.

### ج- حدود وضوابط النفقات العامة:

من أجل تحقيق الإنفاق العام للآثار المتوقعة منه، هناك حدود وضوابط عامة يجب أن يحترمها والخاصة التي جاءت بها المؤسسات المالية الدولية، كما أن احترام هذه الضوابط يؤدي بنا إلى حالة من الإنفاق الرشيد، وترشيد النفقات العامة التي تحمل قيمة مضافة هامة للاقتصاد الوطني، ومن بين الضوابط الأساسية لتسيير النفقات العامة نذكر<sup>3</sup>:

**1- ضابط المنفعة:** ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الاقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

**2- ضابط العقلانية والرشادة الاقتصادية:** ويعتبر من بين أهم الضوابط التي يجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص 46

<sup>2</sup> عماري عمار، محمادي وليد: أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي،

12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 04.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 51-55.

**3- ضابط الإنتاجية:** ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الاقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الاقتصادي.

**4- ضابط العدالة:** ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الاقتصادي.

**5- ضابط المرونة:** ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الاقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

### ثانيا: آليات تنفيذ الاستثمارات العمومية

تنفيذ الاستثمارات العمومية أو العمليات المسجلة في ميزانية الدولة للتجهيز من خلال آليتين هما<sup>1</sup>:

#### أ- رخص البرنامج:

تنص المادة 06 من القانون 90-10 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في فقرتها الثانية، أن رخص البرامج هي الحد الأعلى للنفقات التي يمكن استعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها إلى أن يتم إلغاؤها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> دحماني عبد الكريم: مرجع سابق، ص ص 58-59.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية رقم 51 الصادرة بتاريخ 15-07-1998، ص 06.

## ب- اعتمادات الدفع:

تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات المالية السنوية التي يمكن صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية النفقات المبرمجة في إطار رخص البرنامج، وعلى عكس رخص البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية ويتم إلغاؤها في نهاية السنة المالية إذا لم يتم استعمالها. من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن اعتمادات الدفع هي الرخص التي يتم من خلالها الصرف الحقيقي للنفقات.

## المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لبرامج الاستثمارات العمومية

تمت صياغة برامج الاستثمارات العمومية في محاولة لإعادة بعث التنمية وتدارك العجز الكبير الذي تعرفه البلاد منذ سنوات عديدة، وقد جاءت هذه البرامج في فترة تميزت بوفرة مالية وبتحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية، نصت قوانين المالية السنوية

و/أو التكميلية على برامج من النصوص التنظيمية وإجراءات التنظيم الداخلي كالتعليمات والمناشير والقرارات، لتحديد طرق وكيفيات تنفيذ هذه البرامج<sup>1</sup>.

## اولا: النصوص ذات طابع تشريعي:

أ- بالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: فقد نصت المادة 230 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22-12-2001 على مايلي:

1- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 108-302 وعنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش". وتتص نفس المادة على أنه يقيد في هذا الحساب:

2- باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31-12-2001، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش لسنة 2001؛

3- تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار برنامج دعم الإنعاش؛

4- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان دعم الإنعاش.

ب- بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: فقد تم استحداثه بموجب أحكام المادة 27 من القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، والمتضمن قانون

<sup>1</sup> دحماني عبد الكريم: مرجع سابق، ص ص 86-89.

المالية التكميلي لسنة 2005 التي تنص: على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وتنص نفس المادة على أنه يقيد في هذا الحساب:

1- باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31-12-2005، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان "البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش"؛

2- تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش؛

3- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش؛

وفي كلا البرنامجين، يعتبر الوزراء والولاية هم الآمرون بالصرف بالنسبة للحسابات المسجلة في دليلهم.

#### ثانيا: النصوص ذات الطابع التنظيمي:

نصت المواد المرخصة لبرامج الاستثمارات العمومية والمذكورة أعلاه على أنه تحدد كفاءات تطبيق هذه المواد عن طريق التنظيم<sup>1</sup>.

أ- بالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: فإن المرسوم التنفيذي رقم 02-145 المؤرخ في 09 ماي 2002، والمتضمن تحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 108-302 المعنون بحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش، وقد حدد قيود هذا الحساب في باب الإيرادات والنفقات وأقر فتح الحساب في كتابات أمين الخزينة المركزية وأمناء الخزينة للولايات.

ب- بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: فنجد أن المرسوم التنفيذي رقم 05-403 المؤرخ في 17-05-2005 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 المعنون "بحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش"، ينص على:

1- فتح الحساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسية وأمناء الخزينة للولايات؛

<sup>1</sup> دحمانى عبد الكريم: مرجع سابق، ص 89.

- 2- تقييد الحسابات في باب النفقات والإيرادات؛
- 3- تحديد مدة إنجاز الاستثمارات العمومية 2004 وكذلك الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2009؛
- 4- تكون التخصيصات موضوع مقرر تبليغ من طرف وزير المالية للأمرين بالصرف المعنيين؛
- 5- ينفذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في الميزانيات السنوية.

### ثالثا: إجراءات التنظيم الداخلي:

- تتمثل إجراءات التنظيم الداخلي في جملة التعليمات والمناشير والمقررات الإرساليات والبرقيات التي تتناول طرق وكيفيات القيام بتنفيذ عمليات الاستثمار العمومي للدولة المسجلة بعنوان برامج دعم النمو، من بين هذه النصوص نذكر على سبيل المثال<sup>1</sup>:
- 1- قرار رقم 01 صادر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية مؤرخ في 21-11-2001 يتضمن تعديل مدونة الاستثمارات العمومية؛
  - 2- برقية رقم 178 مؤرخة في 23-01-2002 تتضمن ضرورة التعجيل بدفع النفقات المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
  - 3- تعليمة رقم 18 المؤرخة في 30-06-2002 والتعليمة رقم 33 المؤرخة في 07-10-2002 تتعلق بتسيير حساب التخصيص الخاص رقم 108-302 "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"؛
  - 4- تعليمة رقم 01 مؤرخة في 08-01-2005 تتضمن إقفال حساب التخصيص الخاص رقم 108-302 "حساب تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي".
- كل هذه النصوص وغيرها تهدف إلى ضمان حسن تطبيق العمليات المتعلقة ببرامج دعم النمو التي تم إدراجها في حسابات التخصيص الخاص.

<sup>1</sup> نفس المرجع: ص ص 90-91.

## المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العمومية

لقد أدى ضعف الاستثمار العمومي خاصة في البنى التحتية والهياكل القاعدية خلال سنوات التسعينات الى إعاقة النمو الاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه الدولة مهيمنة على النشاط الاقتصادي، لكن مع ارتفاع أسعار البترول وبفضل ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات قامت السلطات العمومية بوضع برامج استثمارية تنموية لتحفيز النمو وإنعاش الاقتصاد الوطني، وقد ترجمت هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) الذي غطى الفترة (2001-2004)؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) الذي غطى الفترة (2005-2009)؛

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) الذي غطى الفترة (2010-2014).

سننتظر في هذا المبحث الى تعريف هذه البرامج وخصائصها، والاهداف التي سطرت لها، ومضمونها، وذلك في ثلاث مطالب.

## المطلب الاول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

تبنت الدولة منذ سنة 2001 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق العمومي الاستثماري، وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

## أولاً: التعريف بالبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات خصص له 525 مليار دينار أي ما يعادل 07 مليار دولار، وتمحورت أساساً حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية<sup>1</sup>.

## ثانياً: خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

تتمثل خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في مايلي:

1- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛

2- تم تكييف البرنامج وفقاً للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقاً للقدرات

الحقيقية التمويلية للجزائر؛

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون: البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،

3- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصرنه إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية،...، إلخ؛

4- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام،...، إلخ.

#### ثالثا: أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

إن هذه الأهداف جاءت ضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والبطالة ودعم التوازن الجهوي، وتمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي<sup>1</sup>:

1- تنشيط الطلب الكلي؛

2- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

3- خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛

4- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

5- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فياح يخص تنمية الموارد البشرية؛

6- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

#### رابعا: مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، التي تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا، وإيجاد حلول لمشكلة السكن التي تشهد تفاقمها بمرور الزمن نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة، الري، النقل،

<sup>1</sup> بوعشة مبارك: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص11.

تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية، ويمكن فيما يلي تلخيص أهم المحاور التي شملها برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، من خلال الجدول الآتي:

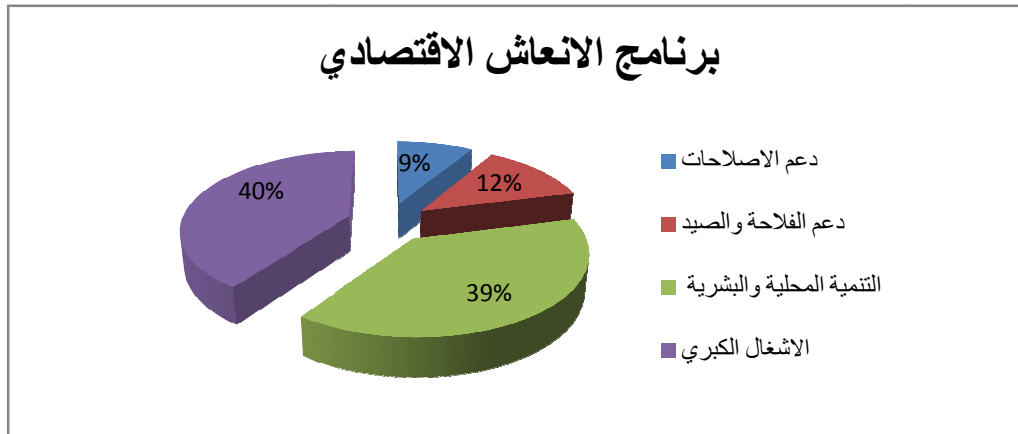
**الجدول رقم (1-1): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**

%	المجموع	رخص البرنامج (مليون دينار)				القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
8.6	45	-	-	15	30	دعم الاصلاحات
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والموارد البشرية
40.1	210.4	2	37.6	77.8	93	الاشغال الكبرى
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2008، ص 116.

نلاحظ من الجدول (1-1) الشكل الآتي:

**الشكل رقم (1-1): مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي**



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (1-1)

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الأشغال العمومية، والتي تغطي ثلاث جوانب وهي<sup>1</sup>:  
1- التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14.29 مليار دج؛

<sup>1</sup> www.premier- ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf

- 2- إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج؛  
3- السكن والعمران 35.6 مليار دج.

كما حظيت تنمية المحية والموارد البشرية بنسبة 38.8% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، ذلك بتكلفة قدرت ب 204.2 مليار دج، وذلك من أجل إنجاز مخططات (PCD) موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات الأنشطة على كامل التراب الوطني، وقد تمّ اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان كذلك بناءا على الإمكانيات الموجودة.

كما استفاد أيضا القطاع الفلاحي من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج، بنسبة 12% من اجمالي البرنامج، وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم كحماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهميش، معالجة ديون الفلاحين إلى جانب تقديم اعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين غيرها من الانشغالات.

أما المبلغ المتبقي 45 مليار دج فقد تمّ توجيهه إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينات، وذلك لتخفيف من آثار هذه الإصلاحات، دعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة.

#### خامسا: تقييم برنامج الانتعاش الاقتصادي

بناءا على الأهداف المسطرة التي استطاع هذا البرنامج " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" من تحقيق النتائج المرجوة منه من خلال الجدول الآتي:

#### جدول رقم(2-1): تطور معدلات المؤشرات الاقتصادية

المعدلات	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو %		2.4	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل التضخم %		0.34	4.2	1.42	2.3	4
معدل البطالة %		30	28.4	25.7	23.7	17.7

المصدر: سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر 2010"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص ص 70-71.

من خلال نتائج الجدول التالي نلاحظ ما يلي:

- 1- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.1 % سنة 2001 إلى 6.9 % سنة 2003؛
  - 2- انخفاض معدلات البطالة من 28.4 % سنة 2001 إلى 23.7 % سنة 2003؛
  - 3- انخفاض نسبة الفقر بحوالي النصف بين سنتي (2000-2004) من 12.5 % إلى 6.8 % على التوالي<sup>1</sup>؛
  - 4- انخفاض معدلات التضخم التي انتقلت من 4.2 % سنة 2001 إلى 2.3 % سنة 2003،
  - 5- تم إنجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع<sup>2</sup>.
- وبناء على الأهداف المسطرة التي لم يستطع هذا البرنامج " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" من تحقيق النتائج المرجوة منه ومن بينها<sup>3</sup>:
- 1- يوجد 26 % من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع؛
  - 2- 01 % من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛
  - 3- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للإستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
  - 4- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج؛
  - 5- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجعل من الصعب تحقيقها ، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> جديدي روضة: أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 09.

<sup>2</sup> بوعشة مبارك: مرجع سابق، ص 11.

<sup>3</sup> بوعشة مبارك: مرجع سابق، ص ص 12-13.

وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛

6- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج ، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛

7- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

8- إن الاستئاعر الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا ، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

### المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

وهو ثاني برنامج للافية الجديدة الذي اعلن عنه رئس الجمهورية وتجلت معالمه تكميل دعم النمو الاقتصادي ويطلق عليه تسمية الخماسي الأول.

### اولا: تعريف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004.

تعززت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ، وستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

### ثانيا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص 30.

- 08 افريل 2005 الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، بأنه شهدة عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة والمتمثلة في<sup>1</sup>:
- 1- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دج؛
  - 2- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
  - 3- برنامجا تكميليا من 270 ألف سكن موجه لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛
  - 4- 200 مليار دج، من البرامج التكميلية المحلية ، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية ، خلال السنوات (2005-2006).

### ثالثا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

- في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها<sup>2</sup>:
- 1- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
  - 2- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي؛
  - 3- انتهاز سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
  - 4- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

<sup>1</sup> ديبون الساهل حمزة: دور الإصلاحات الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر، (مذكرة غير منشورة) ، جامعة سكيكدة، سنة 2011-2012، ص ص 166-167.

<sup>2</sup> بوعشة مبارك: مرجع سابق، ص 13.

5- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت السياسة أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

6- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

7- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛

8- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

#### رابعا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار ، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

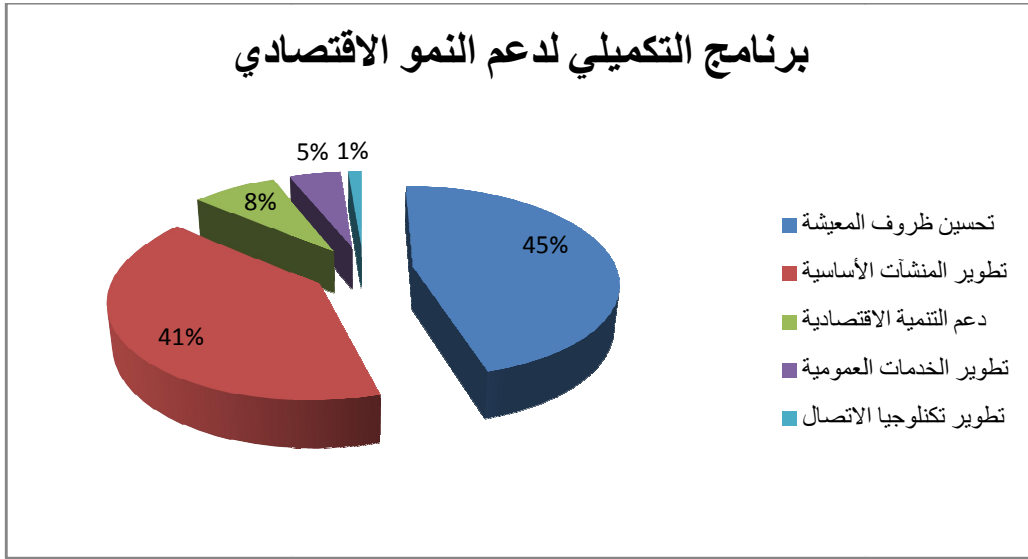
#### جدول رقم (3-1): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.2	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
<b>100</b>	<b>4202.7</b>	<b>المجموع</b>

:Source [www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf)

من الجدول رقم (3-1) نلاحظ الشكل الآتي:

الشكل رقم(1-2): مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(1-3)

يلاحظ من خلال الجدول رقم(1-3) أن 45.5 % من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج دعم النمو كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان مثل: السكن، الصحة، الماء، الغاز، والكهرباء.... الخ، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع.

في حين أن 40.5 % من المبلغ الإجمالي كانت موجهة نحو إنجاز مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية منها<sup>1</sup>:

- قطاع الأشغال العمومية: ومن بين هذه الانجازات نذكر مايلي:

- 1- إنجاز الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم؛
- 2- تحسين شبكة الطرق وإنجاز طرق سريعة حول المدن؛
- 3- تعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ؛
- 4- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال(عنابة والجزائر ووهران والحدود المغربية ) طوله 1200كلم؛
- 5- تجهيز ميتروالعاصمة ودراسة إمكانية توسيعه؛

<sup>1</sup> www.premier- ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf

- 6- إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة 322 كلم.  
 - قطاع المياه: ومن بين هذه الانجازات نذكر مايلي:  
 1- إنجاز 08 سدود؛  
 2- إنجاز وإعادة تأهيل 10 محطة لتصفية المياه؛  
 3- إنجاز 08 محطات لتحويل أو نقل المياه: مستغانم، ارزيوهران، بن هارون، تاقصبت.

#### خامسا: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

نوضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في مايلي<sup>1</sup>:

- 1- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع اسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛
  - 2- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2005-2007)؛
  - 3- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 الى 10.3% سنة 2009؛
  - 4- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في سنة 2008؛
  - 5- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329 ألف مؤسسة سنة 2005 الى 455 ألف مؤسسة سنة 2009<sup>2</sup>؛
- الا أنه لا يخلو من عدة المشاكل نذكر منها:
- 1- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛
  - 2- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛

<sup>1</sup> بوعشة مبارك: مرجع سابق، ص ص15-16.

<sup>2</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19 السداسي الاول 2011.

3- إستحواد الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية؛

4- ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم بلغت قيمته 815 مليار دج سنة 2010؛

5- تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار.

### المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء هذا البرنامج ليكمل المشاريع الكبرى المتبقية من البرامج السابقة واطلق عليه تسمية الخماسي الثاني.

### أولاً: تعريف ببرنامج توظيف النمو (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج 282 مليار دولار مقسمة إلى قسمين<sup>1</sup>:

**القسم الأول:** يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 155 مليار دولار.

**القسم الثاني:** يتضمن استكمال المشاريع الكبرى المتبقية من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ يقدر بـ: 130 مليار دولار.

ويتميز برنامج توظيف للنمو بحجمه الاستثنائي وحرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل<sup>2</sup>:

1- تدعيم النمو؛

2- تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته؛

3- تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

### ثانياً: خصائص برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

تتمثل خصائص برنامج توظيف للنمو في العناصر الآتية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> ديبون الساهل حمزة: مرجع سابق، ص 170.

<sup>2</sup> بوعشة مبارك: مرجع سابق، ص 16.

<sup>3</sup> مسعودي زكرياء: سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار

- 1- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛
- 2- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛
- 3- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 08 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛
- 4- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛
- 5- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛
- 6- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

### ثالثا: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

- يهدف هذا البرنامج الى جملة من الاهداف والتي نوضحها في النقاط الاتية<sup>1</sup>:
- 1- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛
  - 2- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛
  - 3- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي؛
  - 4- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛
  - 5- تحسين إطار الاستتاعر ومحيطه؛
  - 6- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة؛
  - 7- تحسين المحيط المالي للمؤسسة؛
  - 8- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
  - 9- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16.

<sup>1</sup> جديدي روضة: مرجع سابق، ص ص 13-14.

10- تامين الموارد الطاقوية والمنجمية.

رابعاً: مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

يشمل هذا البرنامج 06 محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

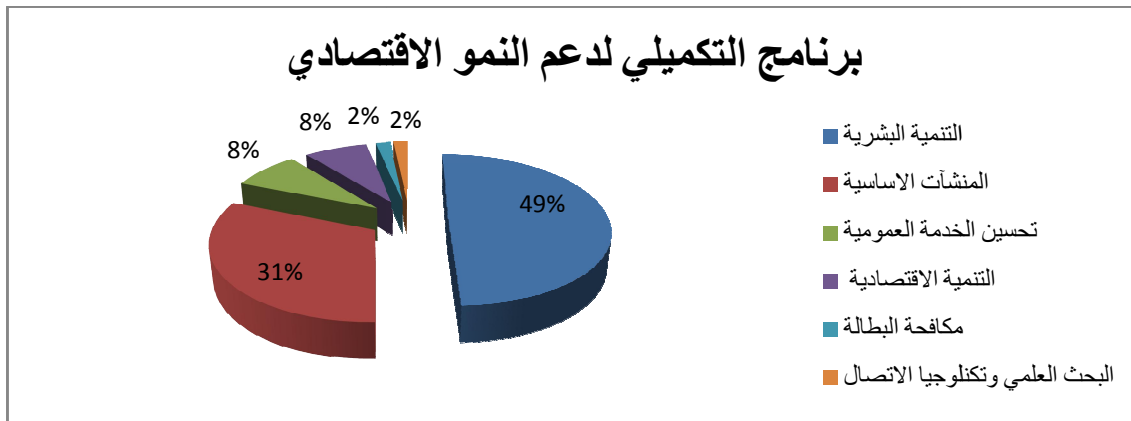
جدول رقم (4-1): مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسب	المبالغ	المحاور
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت الاساسية
8.1	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	مكافحة البطالة
1.6	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
<b>100</b>	<b>20412</b>	<b>المجموع</b>

Source: [www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf)

نلاحظ من الجدول الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): مضمون برامج توظيف النمو الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (4-1)

نلاحظ من الجدول رقم (4-1) أن الحصة الأكبر حُصيت بها كل من التنمية البشرية حيث خصصت لها أكبر مبلغ سواء في هذا البرنامج أو في البرامج السابقة وتقدر نسبتها 49.5%، أي حوالي نصف المبلغ البرنامج يقدر بـ: 114 مليار دولار.

في حين بلغت نسبة المنشآت الأساسية على 31% من إجمالي مبالغ برنامج توظيف النمو الاقتصادي وذلك بتكلفة قدرت بـ 111 مليار دولار.

#### خامسا: تقييم برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

نوضح حصيلة برنامج توظيف النمو الاقتصادي فيما يلي<sup>1</sup>:

1- ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9.7%؛

2- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛

3- تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية؛

4- إتمام إنجاز مشرع 1 مليون وحدة سكنية؛

5- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء.

<sup>1</sup> جديدي روضة: مرجع سابق، ص 15 .

## خلاصة:

قامت الدولة بجملة من الإصلاحات شملت مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحثا عن إرساء قواعد اقتصاد السوق من خلال برامج تنموية، هذا التوجه يكرس استمرار تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياسة النفقات العامة كأداة تمويلية لبرامج الاستثمارات العمومية منذ انطلاقتها، إذ تم خلق هذه البرامج بموجب قانون المالية وأقر تمويلها من الميزانية العامة للدولة.

رغم أن تنفيذ هذه برامج (2001-2014) أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية، وبالأخص قطاع المحروقات، مما يمكن القول أن عيوب برامج الاستثمارات العمومية كانت في الواقع مخفية وراء المخصصات المالية الكبيرة لكن بمجرد ظهور بوادر الازمة العالمية سنة (2006-2007) انكشفت عيوبها واتضح هشاشة الاقتصاد الوطني لعدم امتلاكه قاعدة اقتصادية.

وفي الأخير نشير أنه كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل في أداء الاقتصاد الوطني مقارنة بما تم تحقيقه، لو دعم القطاع الخاص للاقتصاد الجزائري بشكل حقيقي، تزامنا مع المخصصات المالية التي اعتمدت في ظل هذه البرامج.

# الفصل الثاني

تحليل واقع مناخ

الاستثمار في الجزائر

## تمهيد:

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف اليوم بالعملة المالية، وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، فبعدما كانت محدودة الانفتاح، أصبحت اليوم غير مقيدة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الإنتاج.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التمويلية للدول المضيفة، وقل مخاطرة من الأشكال الأخرى للاستثمار، وأهميته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعله يكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية وكذا دول العالم المتقدمة منها والنامية.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، سارعت الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية وبرامج استثمارية، لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مناقشة المباحث الآتية :

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له؛
- المبحث الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن الحديث عن الاستثمار المباشر الأجنبي لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تتال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها.

ونتطرق في هذا المبحث إلى نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه، أهدافه أهميته وكذلك مختلف أنواعه.

**المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعتبر الاستثمار بشكله العام جزءا لا يتجزأ من اقتصاد أي دولة، لكن ما أصبح يميز هذه العقود الأخيرة انه لم يعد يقترن بالحدود الإقليمية وأصبحت فلسفة التعامل هي حرية المنافسة حيث أن الاستثمار المحلي لم يعد كافيا لتحقيق التنمية والتطور المرغوب فيهما، وهذا ما أدى إلى توليد الرغبة لدى العديد من الدول في البحث عن الاستثمارات الأجنبية.

**أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**

تعددت تعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint-venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

يعرف أيضا الاستثمار المباشر الأجنبي بأنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة<sup>1</sup>.

هو كل استخدام يجري في الخارج للموارد المالية العامة أو الخاصة يملكها بلد ما، سواء في صورة نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال، ويكون هذا الاستخدام مقترنا بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع، يمكنه من المشاركة في اتخاذ القرارات، ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية كالوكالات والفروع<sup>2</sup>.

يعرف كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيئة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسياتها<sup>3</sup>.

ويمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل، وبهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الإرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها<sup>4</sup>.

الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي

<sup>1</sup> Raymond- bertand « économie financière internationale », édition : PUF. Paris, 1971, p49.

<sup>2</sup> محمود بلقاسم حسن بهلول: الاستثمار وإشكالية التوازن "مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص 4 .

<sup>3</sup> فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23-24.

<sup>4</sup> محمد نظير بسيوني: دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كمية التجارة، جامعة عين شمس، 1981، ص

المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية تساهم في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، مما يشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، مالية، وسياسية.

### ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص، والتي من بينها:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط مع المؤسسة في الخارج، كما له إمكانية الضمان حتى الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات ذلك بحسب محددات عتبة الرقابة عند مختلف الدول؛
- 2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس المال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- 3- إن القائم بالاستثمار المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها السلطة والأطراف<sup>2</sup>؛
- 4- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة؛
- 5- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال امثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة أذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق، ص 19.

- 6- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية وفجوة رأس مال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع؛
- 7- يسمح للبلدان المستضيف له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية، مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي؛
- 8- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية، في تحويل الأرباح المترتبة بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتجلى هذه الأهداف في ما يلي<sup>2</sup>:

- أ- **تحقيق العائد الملائم:** فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان عمالان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف استثماره تحقيق ربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية؛
- ب- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع ( قيمة الموجودات):** وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار

<sup>1</sup> حسين مهران: الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطويره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول يونيو 2000، ص ص 7-8.

<sup>2</sup> ناجي حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 94.

لكي لا تتخفف قيمة موجودات (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأسماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛

ج- استمرارية الدخل وزيادته: يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري؛

د- ضمان السيولة اللازمة: أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض لمتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه؛

ه- الهيمنة على الدول المستضيفة: هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها، ومن جملتها إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية، وهذا كله حتى تبقى دائما وأبدا اقتصاديا وسياسيا، وحتى ثقافيا واجتماعيا وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه.

### ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتجلى أهميته في النقاط التالية<sup>1</sup>:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة: لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية للقروض الأجنبية ويعود ذلك لسببين هما:

1- درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج عموما؛

2- إمكانية التخلص أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج؛

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي: ليس من المعقول أن يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية :

<sup>1</sup> ناجي حسين: مرجع سابق، ص 91

- 1- محدودية الموارد المحلية وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل،
- 2- استنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية واستحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها، حيث تؤدي المديونية التي تتجم عن فعل اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض الخارجية) إلى التحويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدينة وذلك من خلال خدمة الدين وإعادة الجدولة؛
- 3- عدم إمكانية التوصل إلى امتلاك تكنولوجيا ذاتية، مهارات إدارية، تسويقية، اختراق الأسواق، التنمية الصناعية... الخ، من طرف الدول العربية خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة المدخرات المحلية؛
- 4- عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم؛
- 5- عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها؛
- 6- أهميته في نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي:

#### أولاً: إنشاء فرع جديد

بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج أو ما يسمى **ex- nihilo**، كان يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار المباشر الأجنبي إلى غاية سنوات السبعينات، أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان... الخ) التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها- أي الاستثمار المتقاطع- وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل.

<sup>1</sup> طاهر حيدر حردان: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص16.

وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشاءه وامتلاك حق الإشراف والتحكم في سير نشاطه وأهدافه، ومن ثم تحمل مسؤولية توفير رأسماله، والتقنيات التكنولوجية، وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي، والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه... الخ، إلى جانب هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها فيما يخص كل الاختصاصات والتفويضات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج، التمويل، التسويق، المبيعات... الخ).

وذلك وفق ما تم الاتفاق عليه بينها وبين الدولة المضيفة.

تسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، وبغرض التوسع والنمو وتحقيق أرباحا إضافية والتخلص من تكنولوجيا متقدمة أو القيام بالتجارب المعملية في دولة مضيفة أو التخلص من الضرائب الباهظة في دولة المقر الرئيسي أو غير ذلك، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فروع للشركة في دولة أخرى<sup>1</sup>.

#### ثانيا: اقتناء شركة قائمة (موجودة)

عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، وبالتالي يتحقق ذلك على أرض الواقع، فهذا ما يعني أن هذا المستثمر الأجنبي جسد بالفعل استثمارا مباشرا أجنبيا في شكل " اقتناء مؤسسة موجودة ".

إن تحقيق هذا النوع من الاستثمار المباشر الأجنبي في الواقع العملي، مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما<sup>2</sup>:

1- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، ومدى تفضيلات

وختيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى؛

2- مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي ستجبر أصلا عن هذه العملية

لكون تلك الشركات قديمة.

<sup>1</sup> العجلان علي بن إبراهيم وفتحني تهايمي علي: الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، 23/24/25 مارس 1997، الحمامات، تونس، ص 177-178.

<sup>2</sup> ناجي حسين: مرجع سابق، ص 101.

**ثالثا: إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك**

إن الاستثمار المشترك - ويصطلح عليه أيضا المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك - كأنه مؤسسة منفصلة تمتلكها شركتان أصليتان فإنه يعطي مزيدا من الفرص لاقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات، كما أن التحالفات المشتركة توفر فرصا أكبر للاحتكاك.

ومن المسلم به أن هذا الشكل يتجلى ميدانيا من خلال تعاقد طويل الأجل بين طرفين، الأول يمثل الطرف الوطني، والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي، شركات أجنبية، ومنه يتسنى من خلاله إنشاء شركة ذات رأس مال مشترك، أي شركة جديدة ومستقلة من حيث الرأس مال الخاص بها، الإستراتيجية المتبعة، الأهداف... الخ. وانطلاقا من ذلك، الاستثمار المشترك بين الشركتين إذن قد يتجلى على أساس الشراكة الأجنبية. فالشراكة الأجنبية هي الكيان الذهني القائم بين الشركات والمبنية على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط والطويل والموجه إلى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية.

إن الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يقوم على أساس هذا الشكل، يسمح للطرفين بموجب التعاقد، بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة والتي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة<sup>1</sup>.

**رابعا: الاندماج والتملك**

يعكس هذا الاستثمار المباشر الأجنبي الذي برز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام

<sup>1</sup> جوردان د - لويس، ترجمة سعاد الصنبولي: مشاركات الاستثمارية من أجل الرخاء - بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية -، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 195.

بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن ملكية رأس المال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد والضروري لوجود الاستثمار المباشر بل هناك شرطا آخر يضاف له وهو الذي يتمثل في إحكام الرقابة عليه ويكون ذلك من خلال عدد الأصوات الذي يتناسب مع الحصة النسبية في رأس المال المؤسسة ومن ثم التمثيل في مجلس الإدارة.

لقد أضحى الشكل الغالب للاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك بفعل نمو الاستثمار المباشر الأجنبي ما بين الدول المتقدمة منذ عقد الثمانينات، وبهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على الأقل 50% من حقوق الملكية، أي من رأسمالها.

ثمة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج والتملك: وتتلخص هذه العوامل في ما يلي<sup>1</sup>:

- 1- البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها؛
- 2- اختراق الأسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى؛
- 3- تقاسم المخاطر؛
- 4- حوافز مالية وشخصية.

وأخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن الاستثمار المباشر الأجنبي يجري ميدانيا من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشاعة في شتى أنحاء العالم وهي البارزة على المستوى العالمي أيضا، لكن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية وخاصة منها الدول المتقدمة واستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدى تفضيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك، وبالتالي درجة تطبيق كل من تلك الأشكال على أرض الواقع كانت تتوقف على تفضيلات مختلف الأطراف، الشركات الأجنبية والدول المضيفة، على الأقل قبل بروز البوادر الحقيقية للعولمة الاقتصادية والانفتاح الحقيقي على التحولات العالمية في السنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> جوردان د -لويس، ترجمة سعاد الصنبولي: مرجع سابق، ص203

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

أ- النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الانتاج<sup>1</sup>.

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات<sup>2</sup>، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي<sup>3</sup> :

1- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة؛

<sup>1</sup> جيل برتان ترجمة على مقلد وعلي زيعور: الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.  
<sup>2</sup> عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 411.  
<sup>3</sup> عبد السلام أبوقحف: مرجع سابق، ص 32.

3- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

4- التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية؛

- خلق التبعية الاقتصادية؛

- خلق التبعية السياسية .

5- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات<sup>1</sup>.

ب- نظرية رأس المال :

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين :

1- الفئة الأولى : ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة

من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف: مرجع سابق، ص 419.

الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

2- **الفئة الثانية:** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكده (BONNIN) في قوله: " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح"<sup>1</sup>.

### ج- نظرية أخطار التبادل :

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Bernard Bonnin, *L'entreprise multinationale et L'état*, édition études vivantes, France, 1984, P86.

<sup>2</sup> Pierre Jacquemot, *La Firme multinationale " Une introduction économique"*, Economica, France, 1990, P 97.

ثانيا: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر :

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي، وسنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في: نظرية نظام الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتج وأخيرا نظرية نموذج احتكار القلة الدولي.

أ- نظرية نظام الاقتصاد العالمي : (*Le système de l'économie mondiale*)

يعتبر ( Charles-A.Michalet ) من رواد هذه النظرية، والتي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز.

وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين :

1- **على مستوى مخطط الإنتاج** : تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

2- **على مستوى المخطط التسويقي** : تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، ولكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Jean-Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie internationale**, Casablanca, Paris, 1997, p p199 - 200.

## ج - نظرية دورة حياة المنتج :

حسب (Vernon) فإن حياة المنتج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتج جديد، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة المنتج العادي.

فعملية إنشاء منتج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتج لأول مرة في الدول الأكثر تطورا (السوق المحلي)، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

ولما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي، ينتقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى.

وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية.

هكذا، فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Ibid , p 201, 202.

## د- نظرية نموذج احتكار القلة لدولي :

بالنسبة للاقتصادي الكندي (Stephen Hymer)، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، والأسواق التي تتميز باحتكار القلة، وأن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجداً أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذةً تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وإنطلاقاً من هذا التوجه، عمل (Hymer) على محاولة تبيين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، وللمقاربة استند إلى نظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler)، والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات. وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها ومتعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة<sup>1</sup>:

1. المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.
2. المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطة، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث.
3. المستوى الأول وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطاً دائماً بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا المكانية دوراً كبيراً في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التركيز على أهم هذه المحددات المتمثلة فيما يلي:

<sup>1</sup> Ibid , p 200.

## أولاً: سعر الصرف:

إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد أن Cushman أوضح في دراسة قام بها سنة 1985، وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة، أو عندما تتوقع تضخماً في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

أما دراسة Caves، فقد أوضحت أن هناك ارتباط سلبى بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبى على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف<sup>1</sup>.

## ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم .

وفي الدراسة التي أجرتها الأونكتاد (Unctad) سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم

<sup>1</sup> ناجي حسين: مرجع سابق، ص 105.

تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر. ونفس النتيجة توصل إليها Torris، عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا، وكذلك لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأميركي في كولومبيا خلال الفترة (1958-1980)، واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

### ثالثا: معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت 54 دولة نامية، اتضح أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني، وبالتالي احتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوبة<sup>2</sup>.

### رابعا: الإصلاح الاقتصادي

يقوم مفهوم لإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع. وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول، وذلك

<sup>1</sup> العجلان علي بن إبراهيم وفتحي تهامي علي: مرجع سابق، ص 195.

<sup>2</sup> سعيد النجار: آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات، قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي<sup>1</sup>.

#### خامسا: الاستقرار

من أهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة سواء في المجال السياسي من حيث علاقاتها مع الدول الأخرى، ومدى الاستقرار الداخلي، أو في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أن الاستثمار المرغوب فيه والتي تسعى أغلب الدول إلى العمل على جذبه هو الاستثمار الطويل الأجل، مثل هذا الاستثمار لا بد أن يطمئن المستثمر على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة المضيفة للاستثمار، لذلك يجب أن تقوم الدول المضيفة للاستثمار على إتباع سياسات اقتصادية تؤدي إلى استقرار الأوضاع بها أو أن لا تعتمد على التدخل الحكومي المستمر من جانب الحكومة، وأيضا يجب رفع كفاءة الأجهزة الحكومية المسؤولة عن حركة الاقتصاد سواء في أجازة الضرائب أو المؤسسات المصرفية وعلى رأسها البنك المركزي والبنوك الأخرى وسوق المال.

#### سادسا: البنية التحتية

ويحتاج الاستثمار الناجح إلى بنية تحتية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع الخارج بسهولة بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، ومعنى ذلك توافر وسائل النقل بتكاليف معقولة ودون قيود أو تعقيدات كثيرة سواء في الموانئ أو المطارات أو الطرق، كما يجب توافر وسائل الاتصالات في الداخل

<sup>1</sup> محمد نظير بسيوني: مرجع سابق، ص 87.

والخارج إلى جانب توافر الأرضية اللازمة لإقامة المشروعات وتوافر الكهرباء اللازمة للتشغيل<sup>1</sup>.

### سابعاً: العمالة.

ويحتاج الاستثمار إلى عمالة يمكن الاعتماد عليها، وهذه العمالة تكون مدربة جيداً أو يمكن تدريبها بمجهودات قليلة، ويجب أن تتسم بالالتزامات وتخضع لقوانين تحمي حقوق العمال، ولكنها تسمح بعقاب غير الملتزمين وتسمح بإنهاء خدمة من يفيضون عن حاجة العمل طبقاً لظروف العمل وليس معنى ذلك التضحية بحقوق العاملين، ولكن يعني ذلك توفير نظام للتأمين الاجتماعي يضمن لمعامل دخلاً مؤقتاً إذا تم الاستغناء عنه إلى أن يجد عملاً جديداً، وقد تلاحظ أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عمى مستوى العالم كانت من دول صناعية إلى دول صناعية أخرى، والرأسماليون الكبار يفترض فيه العقلانية في التصرف الاقتصادي فلا بد إذا من سبب لانصرافهم عن الاستثمار في الدول النامية وهذا السبب موجود وواضح وهو أن إنتاجية العامل في الدول الصناعية أعلى منه في الدول النامية، والأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح تكلفة العامل في الدول الصناعية مقارنة بإنتاجية أقل بكثير من تكلفة العامل في الدول النامية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أ- مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

1- تساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

2- تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

<sup>1</sup> سعيد النجار: مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> عبد الواحد بلقاسم شيخة: مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص ص 39-40.

- 3- تنمية قدرات المدراء الوطنيين؛
- 4- خلق علاقات تكامل إقتصادية رئيسية أفقية وعمودية مع النشاطات الإقتصادية والخدماتية المختلفة بالدول المضيفة؛
- 5- خلق فرص جديدة للعمل؛
- 6- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إستغلال فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛
- 7- رفع القدرة الإنتاجية والإستثمارية عن طريق الاستفادة من طرف التسيير الحديثة ومن بعض التكنولوجيا بصورة تسيير؛
- 8- تسريع عملية النمو؛
- 9- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الإقتصادية<sup>1</sup>.

#### ب- مزايا الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية.

- 1- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم؛
- 2- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛
- 3- إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل المشاكل اللغوية والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة؛
- 4- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة؛
- 5- يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة، كالزراعة والبترو... إلخ؛
- 6- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح؛
- 7- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي، ونقلها إلى الدولة المضيفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف: "إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بيروت لبنان، 2001، ص ص 366-368.

ثانيا : عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر .

أ- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.

- 1- حرمانها من المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار؛
- 2- تحقيق المزايا المذكورة سابقا، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية والإدارية والمالية، وهذا ما يكون غائبا في أغلب الحالات؛
- 3- تخشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية والإحتكار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي؛
- 4- خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات؛
- 5- مسخ ثقافي وتلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية؛
- 6- إستغلال الطاقات العمالية وتحويلها لصالح المستثمر الأجنبي؛
- 7- خطر المراقبة الأجنبية والسيطرة والهيمنة على الإقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية؛
- 8- نهب وإستغلال وتحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية؛
- 9- نظرا لاحتمال انخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات<sup>2</sup>.

ب- عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر للشركة الأجنبية.

- 1- يحتاج إلى رأس مال كبير؛
- 2- ضياع فرص العمل في الدولة الأم؛
- 3- خفض فرص التصدير للدولة الأم؛

<sup>1</sup> غاي فيفرمان: تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01 مارس 1992، ص 47.

<sup>2</sup> عبد السلام أبوقحف: التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 483-484.

- 4- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك؛
- 5- عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي؛
- 6- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري؛
- 7- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل؛
- 8- احتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Bernard Hugonnier, « Investissements directs coopération internationale et firme multinational », Edition Economica Paris, France, 1997, P 13.

## المبحث الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

اهتمت الجزائر بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمنافع التي يقدمها لذا شرعت الحكومة في تبني مجموعة من الإصلاحات والتحفيزات من اجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

## المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

اعتمدت الجزائر مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف تحسين البيئة الاستثمارية بغية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين والأوامر والمراسم التشريعية، وسنذكر منها :

**أولا : القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض<sup>1</sup>.**

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ويهدف إلى :

تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وسوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، وإعادة تنظيم البنوك التجارية ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات، وتحديد مهام البنك الجزائر.

وينص مضمون هذا القانون، بالسماح للأجانب بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث تنص المادة 181 من القانون 90-10 : على أنه "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

**ثانيا : قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993<sup>2</sup> :**

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت منذ سنة 1988 بإنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية، وكان متزامنا أيضا مع الإصلاحات الجبائية المجسدة ابتداء من مارس 1992، ولقد حدد هذا المرسوم جملة من القواعد والمبادئ والإجراءات و الضمانات والامتيازات.

<sup>1</sup> عادل مهيد : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2010/2009، ص 35.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 35.

ويهدف هذا القانون، إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق وتشجيعه.

### ثالثا: الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

في إطار يندرج الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطور الاستثمار ونصوص تشريعيه وتنظيمه أخرى، حيث المادة 30 من أمر 01-03 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار.

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص<sup>1</sup>، ولقد تضمن هذا القانون ما يلي:

1- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛

2- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية؛

3- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 كل من:

- المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في : 2001/09/21؛

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في: 2001/09/24.

4- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار؛

5- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها طبقا للتشريع المعمول به؛

6- النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين: مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق في الاستغلال.

<sup>1</sup> المادة 01 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

رابعاً: الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض

تم إلغاء قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يسمح بإعادة النظر وتسيير القطاع البنكي، واهم ما جاء به هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي ما يلي<sup>1</sup>:

1- نصت المادة 84 و85 من الامر 03-11، انه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية محلية أو أجنبية بفتح فروع لها شريطة أن يتم المعاملة بالمثل.

2- نصت المادة 126 من الامر 03-11، كل من رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والتي وقعتها الجزائر. من بين أسباب صدور هذا القانون:<sup>2</sup>

1- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- تطوير أدوات الضبط النقدي والمصرفي والمالي؛

3- سياسة الصرف لا تعتمد على تسيير التوازنات قصيرة المدى، بل يجب أن تعتمد على التوازنات الداخلية والخارجية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى الخزينة؛

4- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية والإشراف بشكل أفضل على سوق النقد؛

5- ارتفاع المديونية العمومية الداخلية والخارجية؛

6- يجب الاعتماد في التمويل على موارد السوق عوض الموارد العمومية.

ومن أهداف هذا الأمر ما يلي:

1- الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وهذا من أجل قيام بنك الجزائر

بمهامه في أحسن الظروف؛

<sup>1</sup> الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

<sup>2</sup> فاروق سحنون: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010، ص

2- خلق جو من العلاقات بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

3- حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي.

**خامسا: قانون المحروقات رقم 03-05 المؤرخ في مارس 2005<sup>1</sup>:**

إن قانون المحروقات المعدل من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن وهذا من خلال آثاره الايجابية على التنمية والاستثمار ومن أسباب هذا القانون:

1- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛

2- زيادة مناصب شغل جديدة؛

3- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على

المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك بإنشاء شبكة توزيع الغاز ومحطات

تحليلت المياه.

ومن آثاره الايجابية تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة وهشاشة اقتصادها وقلة الاستثمارات الأجنبية ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالإنعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

ولكن هذا لا يعني خلوه من السلبيات، فمن سلبياته انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشآت الأساسية) إلى يد الشركات الأجنبية وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات: ومنه حرمان أجيال المستقبل من هذه الثروات وكذلك تحرير أسعار السلع النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثنات من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب. ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك.

<sup>1</sup> فاروق سحنون: مرجع سابق، ص 51.

القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/أو إعادة التأمين بـ 15٪ من رأس مال هذه الشركة<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات تقييم مناخه**  
**أولا : مراحل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر**

مرت تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعدة مراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا.

#### أ- المرحلة من سنة 1970 إلى سنة 1994

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال إستراتيجية التنمية المخططة مركزيا، حيث كانت تظهر عدم الثقة بالنسبة للشركات الأجنبية وهو الأمر الذي أدى إلى تدفقات منخفضة، وتعكس هذه الفترة إلى غياب التام أو شبه التام للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بعد تأميم المحروقات وذلك في سنة 1971، حيث كان القطاع الوحيد الذي يهتم المستثمر الأجنبي، ويعود سبب انخفاض في التدفق نتيجة تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فكان عدد المؤسسات المستثمرة في سنة 1988 يزيد عن 13 مؤسسة وتراجع العدد في سنة 1990 إلى 12 مؤسسة أغلبها مؤسسات بترولية، بضمانات مقدمة من الدولة<sup>2</sup>، والسبب في ذلك الأزمة السياسية والأمنية التي دمرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

#### ب- المرحلة من سنة 1995 إلى سنة 2000

عرفت هذه المرحلة تناقص للاستثمارات الأجنبية وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر أنا ذاك، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 1995 إلى سنة 2000 حوالي 480 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية نسبيا، وكذا الإصلاحات والتعديلات القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار

<sup>1</sup> المادة 2 من القرار، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة في 20 مارس 2008، ص 25.

<sup>2</sup> عادل مهيد : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2010/2009، ص 44.

وقانون النقد والقرض. والجدول التالي يبين قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من سنة 1995 إلى 2000 بملايين الدولارات.

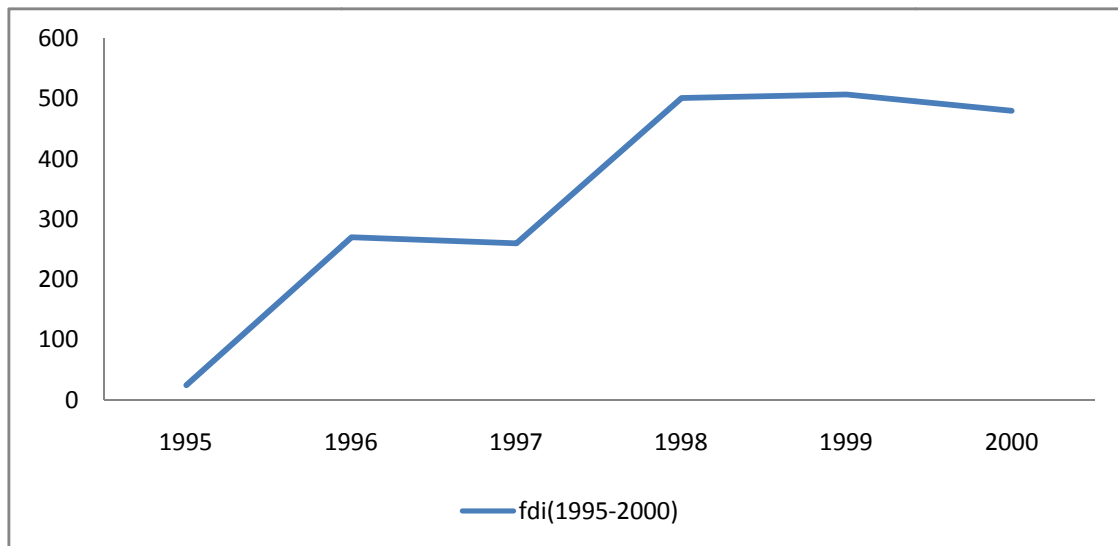
الجدول رقم (1-2): حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبالغ (مليون دولار)	25	270	260	501	507	480

المصدر: بلوج بولعيد : معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، ص: 78.

من خلال الجدول رقم (1-2) نوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (1995-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-2).

### ج- المرحلة من سنة 2001 إلى سنة 2014

في هذه المرحلة عرفت الجزائر تطور معتبر لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وذلك راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، تهدف هذه الأخيرة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولدراسة مدى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والتي سنقوم بتقسيمها إلى ثلاث فترات كل فترة تغطي برنامج من برامج الاستثمارات العمومية وذلك كما يلي:

1 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة (2001-2004) :

تزامنت هذه التدفقات مع فترة الإصلاحات الاقتصادية وتمثلت في (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) والجدول يوضح حجم هذه التدفقات كما يلي :

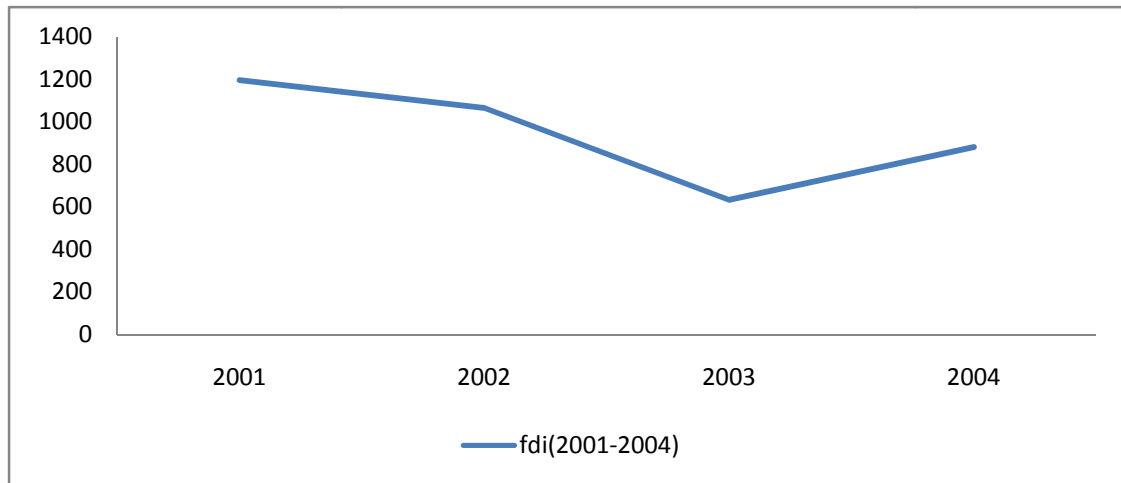
الجدول رقم (2-2): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ(مليون دولار)	1196	1065	634	882	3777

المصدر: تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار على الموقع: WWW.iaigc.net

من خلال الجدول رقم(2-2) نوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-2) : تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر(2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-2).

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ظل بشكل عام منخفض وأعلى قيمة له عرفها في سنة 2001 حيث سجل قفزة استثنائية بارتفاعه من 480 مليون دولار، سنة 2000 إلى 1196 مليون دولار، سنة 2001، ويعود ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة، كما عرفت سنة 2001 صدور قانون الاستثمار والذي مهد الطريق لدخول العديد من الشركات الأجنبية العملاقة مثل "أوراسكوم".

أما الانخفاض المحسوس والمسجل سنة 2003 في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ( 634 مليون دولار) فيمكن إرجاعه إلى وجود بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية لكن عادت لترتفع مرة ثانية في سنة 2002 مسجلة 882 مليون دولار.

## 2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2005-2009)

تزامنت هذه التدفقات مع فترة الإصلاحات الاقتصادية وتمثلت في (برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي) والجدول يوضح حجم هذه التدفقات كما يلي :

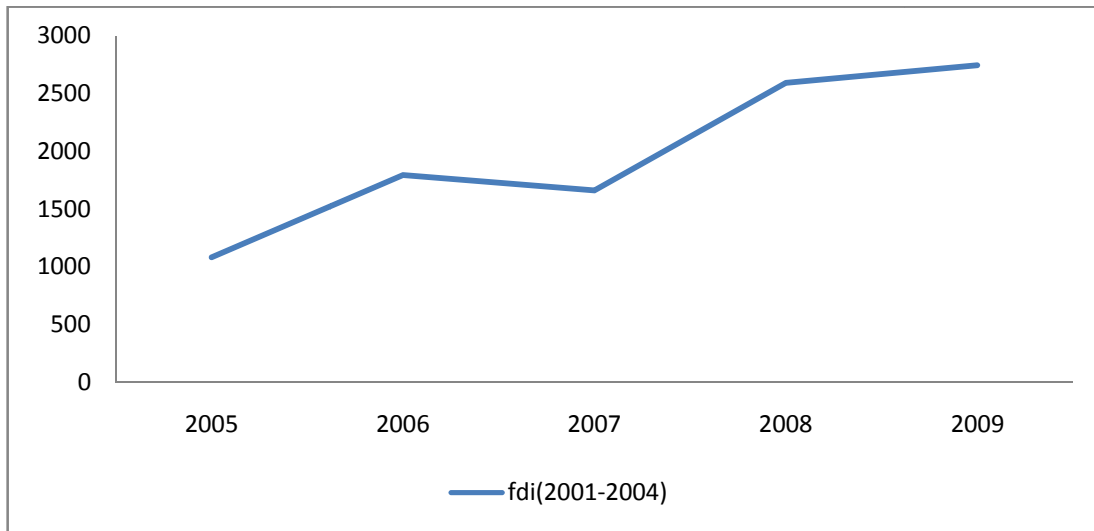
الجدول رقم (2-3) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
المبالغ(مليون دولار)	1081	1795	1662	2593	2746	12578

المصدر: تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار على الموقع: [WWW.iaigc.net](http://WWW.iaigc.net)

من خلال الجدول رقم(2-3)نوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3) : تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر(2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-3).

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية من 1081 مليون دولار سنة 2005 إلى 2746 مليون دولار سنة 2009 ، باستثناء 2007 التي سجلت انخفاض بقيمة 133 مليون دولار بين سنتي 2006 و 2007 .

و يرجع هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية إلى المشاريع

الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والتي تمّ إسناد الكثير منها إلى شركات أجنبية.

### 3 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (2010-2013)

تزامنت هذه التدفقات مع فترة الإصلاحات الاقتصادية وتمثلت في (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) والجدول يوضح حجم هذه التدفقات كما يلي :

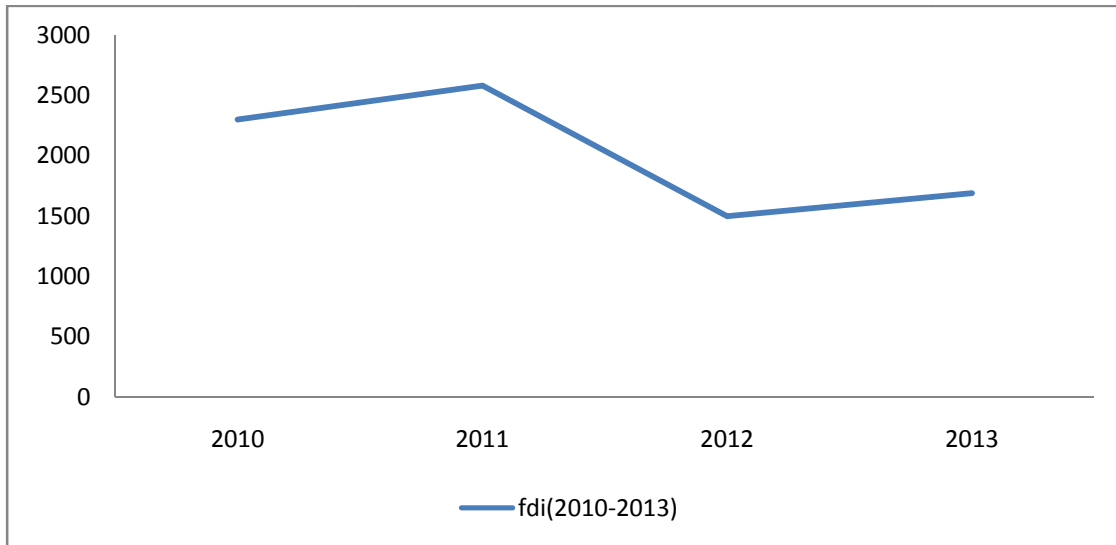
الجدول رقم (4-2) : حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013	المجموع
	2301	2581	1499	1691	8072

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2013

من خلال الجدول رقم(4-2) نوضح الشكل الآتي:

الشكل رقم(4-2) : تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر(2010-2013)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(4-2).

من خلال الجدول رقم(4-2) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاض كبير سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بقيمة 482 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى أنها لم تتأثر بشكل كبير نظرا لضيق تعاملها مع العالم الخارجي، وكذا الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية لسنتي (2009-2010) خاصة القاعدة (49-51)% التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب.

في حين سجلت سنة 2011 ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل برنامج توطيد النمو، أما بالنسبة لسنتي 2012-2013 الذي سجلا انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة 2011 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا راجع إلى الأزمة الأمنية والاجتماعية، وكذا السياسية، والاقتصادية المتمثلة في الاختلاسات التي شهدتها هذه الفترة.

### ثانيا :أهم المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

توجد العديد من المؤشرات والتي تعبر عن نظرة المستثمر الأجنبي، إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار، وهذه المؤشرات باعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة والثبات، ولم تخلوا من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تتركز القرار وترجحه، فقد أثبتت الدراسات أن هناك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي وفيما يلي سنعرض وضع الجزائر ضمن أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية: يقيس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وقد صنفت الجزائر في المرتبة 140 من بين 179 دولة في سنة 2011؛

2- مؤشر الشفافية: ويرصد درجة الفساد وقد احتلت الجزائر المرتبة 105 ضمن 145 دولة وذلك في سنة 2012؛

3- مؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: يرصد الإصلاحات التنظيمية وقد صنفت الجزائر في المرتبة 147 من بين 189 دولة في سنة 2014، وفي 2015 في المرتبة 154؛

4- مؤشر المخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وقد احتلت الجزائر المرتبة 72 من بين 140 دولة سنة 2012 وهي بذلك تصف ضمن الدول ذات درجة المخاطر المنخفضة نسبيا؛

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنة 2011، ص:62.

5- مؤشر التنافسية: ويظهر الوضعية التنافسية للدولة كما يمكن هذا المؤشر الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلد على توفير مزايا تنافسية وقد وصل عدد الدول التي احتواها تقرير 2012 إلى 144 دولة حول العالم احتلت الجزائر المرتبة 110، وهذا يعني أن الجزائر لا تزال أقل قدرة على المنافسة، وهذا ما يدل على هشاشة اقتصادها، ويعتمد على مورد واحد.

### المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي

أثنت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على ما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات جذرية، لإنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية فيه لخلق ظروف مواتية لرجال الأعمال والتجار للاستثمار في كل القطاعات الإنتاجية.

وتكمن أهم أسباب هذه المعوقات فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أ- عدم وجود سوق منافسة

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

1. حادثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق، وصعوبة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر؛

2. عدم تطبيق آليات الخصخصة بشكل جيد، نظرا لتأثيراتها السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة نقابة العمال التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة؛

3. عدم فعالية القطاع الخاص الذي يمثل 44 % من النشاط الوطني، نظرا لنقص التجربة والخبرة.

#### ب- عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار

إن وجود الشفافية يعد عنصرا مهما بالنسبة للشركات المستثمرة وكذلك بالنسبة للدول المضيفة، فحسب مؤشرات البنك الدولي هناك نسبة 64.7% من الشركات تدفع

<sup>1</sup> بلوج بولعيد: معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2006،

مدفوعات غير رسمية لمسؤولين حكوميين، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم.

### ج- عدم توفر المعلومة و مشكلة الحصول عليها

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن الحصول عليها يساعد على رسم الاستراتيجيات المستقبلية واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون عليه، فرغم العديد من التحولات التي تشهدها الجزائر، إلا أن رجال الأعمال الأجانب بمن فيهم العرب يجهلون تلك التحولات القائمة منذ سنوات قليلة وحتى الآن، نظرا لنقص المعلومات حول طبيعة وفرص الاستثمار في الجزائر، مما شكل حاجزا أمام الراغبين بالعمل في مختلف القطاعات.

### د- ثقل النظام الضريبي

يتميز الجهاز الضريبي في الجزائر بثقل إجراءاتها وتعقيدها، مما يفسح المجال للتلاعبات في التقارير المعدة و لإثارة الشك في نفس المستثمر، الأمر الذي يجعله مترددا في استثمار أمواله.

وحسب إحصائيات مؤشرات البنك الدولي بلغ الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب في الجزائر 451 ساعة، طول هذه الإجراءات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الضريبة التي بلغت في سنة 2009 نسبة 72% من أرباح الشركات، مقابل 74.2% في سنة 2008، نتج عنها العديد من المشاكل التي تؤثر على بيئة الاستثمار في الجزائر، وأهمها مشكلة شركة " أوراسكوم تيليكوم " فقد سجلت الشركة خسارة قدرها 375.2 مليون جنييه مصري خلال الربع الثاني من سنة 2010، بعدما قامت الحكومة بمنع كل التحويلات المالية لمشركة نحو الخارج بسبب مطالبة مديرية الضرائب الشركة بدفع نحو 600 مليون دولار كتصحيح ضريبي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وائل دعوش: الجزائر تفصل في ملف جيزي غدا، أخبار اليوم، 27 ماي 2010، متاح من خلال الرابط:

## ه- مشكل القطاع الموازي

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكل القطاع الموازي أو ما يعرف بالسوق السوداء، التي لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا بأن يستثمر في سوق غير منظمة، فقد أحصت وزارة التجارة في الجزائر 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها 100 ألف متدخل، وتسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية<sup>1</sup>.

## و- مشكل سوء تسيير الميناء

تعرف الجزائر العديد من المشاكل على مستوى موانئها، إذ يشتكي مختلف الأجانب من بطء عملية تسريح السلع والخدمات والتي تستغرق وقتا طويلا سيما أن الميناء يغلق أبوابه ليلا، وقد تم تسجيل في هذا الصدد عدة حالات من السرقة والتخريب للبضائع، كما يعتبر مشكل نقص التجهيزات والإمكانيات على مستوى الميناء من أهم مظاهر سوء التسيير، بالإضافة إلى كثرة إجراءات عملية التصدير والاستيراد وتعقيدها، فقد أشارت إحصائيات البنك الدولي أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء عملية التصدير 8 وثائق، و9 وثائق بالنسبة لعملية الاستيراد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرزاق لخضر مولاي وشعيب بونوة: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010، ص 147.

<sup>2</sup> عبد الرزاق لخضر مولاي وشعيب بونوة: مرجع سابق، ص 149.

## خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل، وتعطى صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، مرهون بتطبيق سياسات الدولة المضيفة من خلال القوانين والتشريعات الخاصة به، لذا يجب على الدولة المضيفة العمل على تعظيم المزايا، وتقليص المخاطر التي قد تتجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيا يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه، وعلى رغم المجهودات المبذولة من الدولة في تحسين مناخ الاستثماري إلا أنها لم ترقى بالقدر الكافي، وان نمو الاستثمار يقتضي إزالة المعوقات، والاعتماد على سياسة استثمارية فعالة.

# الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر

النفقات العمومية على

تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر

### تمهيد:

بعد التحليل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتعرف على واقعه في الجزائر، نحاول في هذا الفصل تصميم نموذج قياسي اقتصادي، بغرض معرفة اثر المتغير الاقتصادي ولبوغ هذا الهدف يستوجب الإلمام بالنظرية الاقتصادية التي تقدم فروضا مفسرة حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وترجمة هذه العلاقة في نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، لهذا نحاول بناء نموذج قياسي يدرس اثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن قبل ذلك لابد من التعرف على القياس الاقتصادي بغية إلمام بجوانبه المنهجية والنظرية، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القياسي**

**المبحث الثاني: النماذج الانحدارية في الاقتصاد القياسي**

**المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد أثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2013).**

### المبحث الأول: الأسس النظرية للاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي من العلوم الحديثة التي ساهمت في تقدم الإنسان، وتوفير الرفاهية له، ويرتكز أسلوب الاقتصاد القياسي على إيجاد القوانين والعلاقات التي تربط الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض، كما أن نظرية الاقتصاد القياسي تستعمل فيها الأساليب الرياضية، وذلك بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة.

### المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهم أهدافه

#### أولاً : تعريف الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926م، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي "رونجر فيرش" وهناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، حيث استخدم القياسي "كورنو" التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة<sup>1</sup>.

ويعد الاقتصاد القياسي، أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي، يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 03.

## ثانيا : أهداف الاقتصاد القياسي

يمكن التعرف على ثلاث أهداف للاقتصاد القياسي هي<sup>1</sup>:

### 1-تحليل واختبار النظرية الاقتصادية

إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميًا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

### 2-رسم السياسات واتخاذ القرارات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات، واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلومات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية، من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة، لتقدير المرونة والمعلومات الفنية، والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك، وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلومات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات، واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.

### 3- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات، من خلال توفير القيم العددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية، والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية، واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، فلو أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسات النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة، حيث أن

<sup>1</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن،2007، ص 18.

الاقتصاد القياسي سوف يحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعا أو منخفضا وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستقبلا.

### المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### المرحلة الأولى: تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج، صياغة العلاقات الاقتصادية لحل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتتطوي هذه الخطوة على عدد من الخطوات أهمها:

- تحديد متغيرات النموذج،
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛
- تحديد التوقعات المسبقة.

#### المرحلة الثانية: تقدير معاملات النموذج

ينتقل الباحث إلى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث، في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس، وهي تسمى مقدرات، وتتطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل:

- تجميع البيانات؛
- حل مشاكل التجميع؛
- اختيار طريقة القياس الملائمة.

<sup>1</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سابق، ص 19 - 20.

### المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج

بعد أن ينتهي الباحث من تقديم القيم الرقمية لمعلمات النموذج، من خلال بيانات واقعية، فإنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية أم لا، ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

- المعايير الاقتصادية؛
- المعايير الإحصائية؛
- المعايير القياسية.

### المرحلة الرابعة: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي، هو التنبؤ بقيم المتغيرات في المستقبل التي تكون صالحة من الناحية الإحصائية، لذلك يتم اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض.

### المبحث الثاني : النماذج الانحدارية في الاقتصاد القياسي

يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية، التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى المتغير التابع، ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات، تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية.

وتنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع، هناك الانحدار الخطي، والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد.

وما يهمنا هنا هو التطرق إلى نوعين هما:

- نموذج الانحداري الخطي البسيط؛

- نموذج الانحداري الخطي العام.

#### المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الدراسة القياسية، وذلك لسهولة استخدامه، وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية تأخذ هذا الشكل من النماذج، ونموذج الانحداري البسيط، هو نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة بين متغيرين أحدهما المتغير التابع ( $Y_i$ ) والثاني المتغير المستقلة<sup>1</sup>، ويأخذ الشكل الجبري الآتي:

$$Y_i = a + bX_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

( $i$ ): رقم المشاهدة ( $i=1, 2, \dots, n$ ).

$Y_i$ : قيمة المشاهدة ( $i$ ) الخاصة بالمتغير التابع.

$X_i$ : قيمة المشاهدة ( $i$ ) الخاصة بالمتغير المستقل.

$\varepsilon_i$ : قيمة الخطأ ( $i$ ) الخاصة بالمتغير العشوائي.

<sup>1</sup> ولد إسماعيل السيفو : أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

وتعتبر المشاهدات الخاصة بالمتغير العشوائي، مشاهدات مقدرة وغير حقيقية.  
 $a$  و  $b$ : معلمات النموذج، والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

### أولاً: فرضيات النموذج

لهذا النموذج جملة من الفرضيات أهمها :

H1: يكون النموذج خطياً في  $X_i$  (أو في أي تحويل لـ  $X_i$ )

H2: قيم  $X_i$  تمت مشاهدتها دون أخطاء ( $X_i$  ليس عشوائي)

H3: الأمل الرياضي للخطأ معدوم  $E(\varepsilon_i) = 0$

H4: تباين الخطأ ثابت  $E(\varepsilon_i^2) = \delta^2$

H5: لا يوجد ارتباط بين الأخطاء أي:  $\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$

H6: الخطأ ( $\varepsilon_i$ ) مستقل عن المتغير  $X_i$  أي:  $\text{cov}(\varepsilon_i, X_i) = 0$

ثانياً: تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعلمات، وهذا عن طريق

تدنية مجموع مربعات الأخطاء أي:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{b} X_i - \hat{a})^2$$

حيث:

$\hat{a}$ : القيمة المقدرة لـ  $a$ .

$\hat{b}$ : القيمة المقدرة لـ  $b$ .

$e_i = (Y_i - \hat{Y}_i)$ : وتمثل البواقي.

$Y_i$ : النموذج الاقتصادي.

$\hat{Y}_i$ : النموذج المقدر.

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{ولإيجاد قيم } \hat{a} \text{ و } \hat{b} \text{ نشق } \sum_{i=1}^n e_i^2 \text{ بالنسبة لكل من } \hat{a} \text{ و } \hat{b} \text{ أي:} \\ \partial \sum_{i=1}^n e_i^2 / \partial \hat{a} = -2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{b} X_i - \hat{a}) = 0 \end{array} \right.$$

$$\partial \sum_{i=1}^n e_i^2 / \partial \hat{b} = -2 \sum_{i=1}^n X_i (Y_i - \hat{b} X_i - \hat{a}) = 0$$

وبعد التبسيط نجد:

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum_{i=1}^n Y_i = n\hat{a} + \hat{b} \sum_{i=1}^n X_i \\ \sum_{i=1}^n X_i Y_i = \hat{a} \sum_{i=1}^n X_i + \hat{b} \sum_{i=1}^n X_i^2 \end{array} \right.$$

ومنه نجد قيمتي  $\hat{a}$  و  $\hat{b}$  المقدرتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} \hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i Y_i - n\bar{X}\bar{Y})}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n\bar{X}} \\ = \frac{\text{COV}(X_i, Y_i)}{V(Y_i)} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i}{\sum_{i=1}^n x_i^2} \\ \hat{a} = \bar{Y} + \hat{b}\bar{X} \end{array} \right.$$

حيث:

$\bar{X}$ : الوسط الحسابي للملاحظات  $X_i$ .

$\bar{Y}$ : الوسط الحسابي للملاحظات  $Y_i$ .

$x_i$  و  $y_i$ : قيم الملاحظات الممركزة بالنسبة لوسطها.

- حساب معامل التحديد ( $R^2$ ):

هو مقياس يوضح نسبة المتغير التابع ( $Y_i$ ) التي سببها التغير في المتغير المستقل ( $X_i$ ) أي نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار إلى الانحرافات الكلية<sup>1</sup>. ويتم حساب هذا المعامل كالاتي:

$$\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2 = \sum_{i=1}^n (\hat{y} - \bar{y})^2 + \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y})^2$$

وعليه:

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = (Y_i - \bar{Y})^2 - 2\hat{b} \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})(X_i - \bar{X}) + \hat{b}^2 \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2$$

وبالتبسيط نجد:

$$\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 = \hat{b}^2 \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2$$

$$SST = SSE + SSR$$

بقسمة طرفي المعادلة على  $\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2$  نحصل على:

$$\hat{b}^2 \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 / \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2 / \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 = 1$$

حيث نجد ( $R^2$ ):

$$R^2 = 1 - \left( \frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2} \right)$$

- وتتراوح قيمة  $R^2$  بين [0,1] ، وكلما كان  $R^2$  قريبا من الواحد، كلما كان النموذج أحسن.

كما أن  $R^2$  هو مربع معامل الارتباط الخطي البسيط "r" والذي يعطى بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> REGIS Bourbonnais, Econométrie (6<sup>eme</sup> édition), Dunod, Paris, 2005, page 10

$$r_{X,Y} = \frac{COV(X,Y)}{\delta_X \delta_Y}$$

$$r_{X,Y} = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 (Y_i - \bar{Y})^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

و  $\delta_X, \delta_Y$  يمثلان الانحراف المعياري لـ  $X$  و  $Y$ .

حيث أنه إذا كان:

$r = 1$ : هناك ارتباط كلي موجب بين  $X$  و  $Y$ .

$r = -1$ : هناك ارتباط كلي سالب بين  $X$  و  $Y$ .

$r = 0$ : لا يوجد ارتباط بين  $X$  و  $Y$ .

#### المطلب الثاني : نموذج الانحدار الخطي العام

يستند نموذج الانحدار الخطي العام على افتراض وجود علاقة بين متغير تابع  $Y_i$

وعدد من المتغيرات التفسيرية  $X_1, X_2, X_3, \dots, X_k$  وحد عشوائي  $\varepsilon_i$ .

ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ  $n$  من المشاهدات و  $k$  من المتغيرات المستقلة بالشكل

التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{i1} + B_2 X_{i2} + \dots + B_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

وفي واقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها  $(n)$  تكون

نظام المعادلات الآتي:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{21} + \beta_3 X_{31} + \dots + \beta_k X_{k1} + \varepsilon_1$$

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{12} + \beta_2 X_{22} + \beta_3 X_{32} + \dots + \beta_k X_{k2} + \varepsilon_2$$

$$\vdots \quad \quad \quad \vdots \quad \quad \quad \vdots \quad \quad \quad \vdots \quad \quad \quad \vdots \quad \quad \quad \vdots$$

$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{1n} + \beta_2 X_{2n} + \beta_3 X_{3n} + \dots + \beta_k X_{kn} + \varepsilon_n$$

هذه المعادلة تتضمن  $(k + 1)$  من المعلمات المطلوب تقديرها، علما بأن الحد الأول منها  $(B_0)$  يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والأشعة لتقدير المعلمات، عليه يمكن صياغة هذه المعادلات على الشكل الآتي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_i \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & \dots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{i1} & X_{i2} & \dots & X_{ik} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{2n} & X_{3n} & \dots & X_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_i \\ \vdots \\ B_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

ويمكن كتابتها على الشكل الآتي أيضا:

$$Y_{(n,1)} = X_{(n,k+1)} B_{(k+1,1)}$$

حيث أن:

$Y$  : شعاع عمودي أبعاده  $(n + 1)$  يحتوي على مشاهدات المتغير التابع.

$X$  : مصفوفة أبعادها  $(k + 1 \times n)$  تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة.

$B$  : شعاع عمودي أبعاده  $(1 \times k + 1)$  يحتوي على المعلمات المطلوب تقديرها.

$\varepsilon$  : شعاع عمودي أبعاده  $(1 \times n)$  يحتوي على الأخطاء العشوائية.

أولا: **فرضيات النموذج:** للنموذج المتعدد مجموعة من الفرضيات هي<sup>1</sup>:

$H_1$ : قيم  $(X_{ik})$  تمت مشاهدتها دون أخطاء.

$H_2$ : الأمل الرياضي للخطأ معدوم:  $E(\varepsilon_i) = 0$

$H_3$ : تباين الخطأ ثابت  $E(\varepsilon_i^2) = \delta_\varepsilon^2, \forall i$

<sup>1</sup> - Régis Bourbonnais, op-cit, page 53.

H<sub>4</sub>: لا يوجد ترابط بين الأخطاء أي:  $E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$

H<sub>5</sub>: الخطأ ( $\varepsilon_i$ ) مستقل عن المتغير ( $X_{ik}$ ) أي:  $COV(X_{ik}, \varepsilon_j) = 0$

H<sub>6</sub>: لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

H<sub>7</sub>: عدد المشاهدات يجب أن يزيد عن عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي:  $(k + 1 < n)$

ثانياً : تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى:

لتقدير معلمات نموذج الانحدار العام نستخدم طريقة المربعات الصغرى مثلما رأينا

في النموذج السابق.

لدينا النموذج على الشكل العام التالي:

$$Y = XB + \varepsilon$$

$$\hat{Y} = X\hat{B}$$

$$e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{B}$$

وبما أن طريقة المربعات الصغرى تقوم على تدنية مجموع مربعات البواقي يصبح لدينا:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min}(Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

$$e_i = Y_i - \hat{Y}_i \quad i = 1 \dots \dots n$$

$$\text{Min } e'e = \text{Min} \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = \text{Min}(Y - \hat{Y})'(Y - \hat{Y})$$

$$\begin{aligned} \text{Min } e'e &= (Y - \hat{Y})'(Y - \hat{Y}) = \hat{Y}'\hat{Y} - 2\hat{Y}'Y + Y'Y \\ &= \hat{\beta}'X'X\hat{\beta} - 2\hat{\beta}'X'Y + Y'Y \end{aligned}$$

حيث:  $\hat{Y} = X\hat{B}$  ومنه الهدف هو تصغير  $\text{Min } e'e$ :

$$\frac{\partial(e'e)}{\partial\beta} = 0$$

$$\Rightarrow 2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y$$

وبما أن رتبة  $X$  هي  $K$  فإن  $(X'X)$  مصفوفة مربعة  $(K' \times K)$  رتبها  $K$  وتقبل معكوس  $(X'X)^{-1}$

$$2(X'X)\hat{\beta} - 2X'Y = 0 \Rightarrow (X'X)\hat{\beta} - X'Y = 0 \quad \text{ومنه:}$$

نضرب طرفي المعادلة  $(X'X)^{-1}$  نحصل على:

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

حساب معامل التحديد  $R^2$ :

كما رأينا في الانحدار البسيط، فإن معامل التحديد يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{SSE}{SST} = 1 - \frac{SSR}{SST} \quad \text{حيث:}$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e'e = y'y - \hat{\beta}'x'y$$

$$y'y = \hat{\beta}'x'y + e'e$$

$$SST = SSE + SSR$$

ومنه نحصل على:

$$R^2 = \frac{SSE}{SST} = \frac{\hat{\beta}'x'y}{y'y}$$

إن إضافة متغيرات مستقلة جديدة يؤدي إلى رفع قيمة معامل الارتباط  $R^2$  مع ثبات قيمة المقام، غير أن الاستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى انخفاض درجة الحرية  $(n - k - 1)$ ، وذلك لتغير قيمة البسط  $(SSE)$ .

مما يتطلب استخراج معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وهو كالاتي

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2)(N - 1)/(N - K - 1)$$

ومنه  $\bar{R}^2 > R^2$ ، وإذا كان  $n$  كبيراً فإن  $R^2 \approx \bar{R}^2$ .

### ثالثاً: اختبارات النموذج

1- اختبار الهدف منه معرفة دلالة المعنوية:

- اختبار فيشر ( *Test de Fisher* )

2- النموذج بصورة عامة وذلك باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = \dots = B_k = 0 \\ H_1 : \exists i/B_i \neq 0, i = 1 \dots k \end{cases}$$

يتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية حيث:

$$F_c = \frac{R^2/(k)}{(1 - R^2)/(n - k - 1)} \rightarrow F(kn - k - 1)$$

- نقوم بمقارنة قيمة  $F_c$  ( المحسوبة ) مع  $F_t$  ( الجدولية ) عند درجة الحرية

$(k, n - k - 1)$ ، عند مستوى معنوية معين؛

- فإذا كان  $F_c < F_t$  فإننا نقبل  $H_0$ ، أي أن العلاقة غير معنوية (ليس ثمة تأثير من أي

متغير من المتغيرات على المتغير التابع)؛

- وإذا كان  $F_c > F_t$  فإننا نرفض  $H_0$ ، أي أن العلاقة معنوية (على الأقل متغير مستقل

واحد يؤثر في المتغير التابع).

- اختبار ستودنت ( *Test de Student* )<sup>1</sup>:

يستخدم اختبار ( $T$ ) لتقييم معنوية تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة في المتغير التابع،

ويعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} B_i = 0 \\ H_1 : B_i \neq 0 \quad i: 0 \dots k \end{cases}$$

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية  $T$  حيث:

<sup>1</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله: مرجع سابق، ص 82

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}} \right| \rightarrow T_{n-k-1}^{\alpha/2}$$

$\hat{B}_i$  : هي القيمة المقدرة لـ  $B_i$ .

$\hat{\delta}_{B_i}$  : الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة  $\hat{B}_i$ .

وبما أن الفرضية  $H_0$  تنص على انعدام  $B_i$  فإن قيمة  $T$  تصبح:

$$T = \left| \frac{\beta_i}{\delta_{b_i}} \right|$$

وبعد احتساب قيمة  $T$  نقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجدول الخاص بها عند درجة حرية  $(n - k - 1)$  ومستوى المعنوية المطلوبة (1%، 5%) لتحديد قبول أو فرضية العدم حيث:

$k$ : هو عدد المعلمات.

$n$ : هو عدد المشاهدات.

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

- إذا كان  $|T_c| > T_t$  نرفض الفرضية  $H_0$ .

- إذا كان  $|T_c| < T_t$  نقبل الفرضية  $H_0$ ، أي أن المعامل ( $X_i$ ) ليس له تأثير على ( $Y_i$ ).

### 3- الاختبارات القياسية

#### - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من جملة الفرضيات التي يقوم عليها النموذج القياسي، فرضية انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء، إلا أن اختلال هذه الفرضية يؤدي إلى عدم الدقة في قياس العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى.

ولتحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نفترض الآلية التالية:

$$\varepsilon_i = \rho\varepsilon_{i-1} + \mu_i$$

$$E(\mu_i\mu_{i-1}) = 0 \quad \mu_i \rightarrow N(0, \delta_\mu^2)$$

$$E(\mu_i^2) = \delta_\mu^2$$

ومن أهم اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى اختبار دارين واطسون.

### - اختبار دارين واتسون (Durbin Watson) <sup>1</sup>:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases} \quad \text{يعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:}$$

ومن أجل اختبار هذه الفرضية نقوم بحساب إحصائية دارين واطسون "DW" حيث:

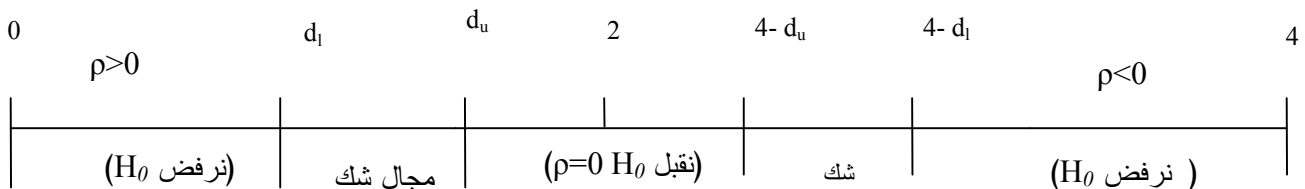
$$d = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_i^2} \approx 2(1 - \rho)$$

مع:

$$\rho \approx \frac{\sum_{i=1}^n e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^n e_i^2}$$

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين ( $d_1$ ) والتي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي، و( $d_2$ ) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات ( $n$ ) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة ( $\alpha$  1% أو 5%) ويتم قبول أو رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي، الذي يبين كافة الحالات الممكنة:

### شكل رقم (3-1): التوزيع الاحتمالي لدارين-واتسون



Source: Régis Bourbonnais, op-cit, p : 123

<sup>1</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 199

قيمة  $d$  الوسطية هي "2"، وعندما ينعدم الارتباط الذاتي فإن  $p = 0$ .

ويتم رفض أو قبول  $H_0$  حسب الحالات التالية:

$$0 < DW < d_l \quad \checkmark \text{ وجود ارتباط ذاتي؛}$$

$$d_u < DW < d_l \quad \checkmark \text{ مجال شك في وجود أو عدم وجود ارتباط}$$

ذاتي؛

$$d_u < DW < 4 - d_l \quad \checkmark \text{ عدم وجود ارتباط ذاتي؛}$$

$$4 - d_u < DW < 4 - d_l \quad \checkmark \text{ مجال شك؛}$$

$$d_u < DW < 4 \quad \checkmark \text{ وجود ارتباط ذاتي سالب.}$$

- اختبار بروش-غودفراي (Breusch – Godfrey) <sup>1</sup>:

يسمح باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء الذي رتبته تفوق الواحد ( $p < 1$ )، يقوم هذا

الاختبار بالبحث عن علاقة معنوية بين الباقي ( $e_i$ ) وباقيه المتأخر، ويمر الاختبار

بالمراحل التالية:

\* حساب بواقي نموذج الانحدار ( $e_i$ ).

\* تقدير النماذج:

$$e_1 = b_0 + b_1 X_{1i} + b_2 X_{2i} + \dots + b_k X_{ki} + p_1 e_{i-1} + p_2 e_{i-2} + V_i$$

\* حساب الإحصائية  $LM = nR^2$ ، حيث أن  $R^2$ ، معامل التحديد لنموذج الانحدار.

إذا كان  $LM = nR^2 > x_{(p)}^2$ ، نرفض فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة

الثانية بين الأخطاء.

<sup>1</sup> – Régis Bourbonnais, op-cit, page 124-125.

#### 4- اختبار عدم ثبات التباين

- اختبار وايت (*White*):

- يسمح هذا الاختبار بالكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة التجانس، أي أن البواقي لا تعاني من مشكلة التجانس. ومن خصائص هذا الاختبار:
- لا يتطلب معلومات سابقة عن مشكلة عدم ثبات التباين؛
  - لا يعتمد على افتراض اعتدال التوزيع؛
  - يصلح للعينات كبيرة الحجم؛
  - خطوات إجراء هذا الاختبار هي:
  - تقدير دالة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \dots + \alpha_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\varepsilon_t^2 = \alpha_1 X_{1t} + b_1 X_{1t}^2 + \dots + \alpha_k X_{kt} + b_k X_{kt}^2 + \alpha_0 + \mu_t$$

نقوم باختبار فرض العدم  $H_0$  وذلك بمقارنة ( $nR^2$ ) مع  $\chi^2(q)$  ، عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد (أي مع استبعاد المعلمات التقاطعية).

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \alpha_1 = b_1 = \dots = \alpha_k = b_k = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq b_1 \neq \dots \neq \alpha_k \neq b_k \neq 0 \end{array} \right.$$

والعلاقة الإحصائية تكون كالتالي :

$$LM = nR^2 \sim \chi^2_{2k}$$

إذا رفضنا الفرضية  $H_0$  فمعناه أنه يوجد احتمال عدم تجانس تباينات الأخطاء والعكس صحيح.

$n$ : حجم العينة.  $R^2$ : معامل التحديد.

إذا كان  $nR^2 > \chi^2_{(p)}$  نرفض فرض العدم، وتوجد مشكلة عدم التباين.

حيث:  $p=2k$

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد أثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2013).

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل معرفة، النفقات العمومية تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهذا بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي التي تعرفنا عليه في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل.

### المطلب الأول : عينة الدراسة ووصف النموذج

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج و مرحلة تقدير معالمته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي.

نستخدم في الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط لإجراء انحدار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغير المستقل الذي يتمثل في: النفقات العامة، ثم تقدير هذا النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي بغية التوصل إلى استنتاجات كمية هامة لتأثير المتغير الاقتصادي على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات متغيرات الدراسة أخذت على أساس سنوي للفترة (1990-2013) من المصادر التالية: البنك العالمي، الديوان الوطني للإحصاء، وبنك الجزائر، وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة، ووفقا لما نعتقد أنه يأتي منسجما مع واقع الاقتصاد الجزائري.

### أولا : تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج و الشكل الرياضي و التوقعات

القبليّة

### 1- تحديد متغيرات النموذج :

**المتغير التابع:** ويمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ورمزنا له في الدراسة بالرمز (FDI) معبرا عنه (بمليار الدولار)  
**المتغير المستقل :** بناء على ما أشرنا إليه سابقا فإن المتغير المستقل يتمثل في، النفقات العامة ورمزنا لها في الدراسة بالرمز (DEP) معبرا عنها (بمليار الدينار).

### 2- تحديد التوقعات القبلية :

نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة كما يلي:  
نتوقع أن تكون العلاقة بين النفقات العمومية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

### ثانيا :تقدير معاملات النموذج

بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير معاملات النموذج □ حيث تمر بالخطوات الآتية:

### 1- جمع البيانات :

سنقوم بتجميع البيانات التي تخص هذه الدراسة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1) : البيانات الخاصة بالمتغير التابع والمتغير المستقل (1990-2013)

السنوات	FDI مليار دولار	DEP مليار دينار
1990	0,04	405,20
1991	0,08	529,00
1992	0,03	710,60
1993	-	842,60
1994	-	1 095,40
1995	-	1 431,10
1996	0,27	1 760,60
1997	0,26	1 890,10
1998	0,61	2 060,30
1999	0,29	2 214,30
2000	0,22	2 274,30
2001	1,11	2 472,29
2002	1,07	2 689,77
2003	0,64	2 903,82
2004	0,88	3 217,92
2005	1,15	3 418,91
2006	1,89	3 650,45
2007	1,74	4 052,82
2008	2,63	4 791,80
2009	2,75	5 353,28
2010	2,3	6 181,32
2011	2,58	7 556,60
2012	1,5	8 231,96
3201	1,69	9 036,12

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على البنك الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أن البيانات المستخدمة هي بيانات سلسلة زمنية لأنها

توضح مدى تطور النفقات العمومية والاستثمار الأجنبي عند نقاط زمنية مختلفة.

## 2- اختيار طريقة القياس الملائمة :

- سيتم تقدير معاملات النموذج التي تم وصفها وصياغتهما سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن.

- سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews- 08) في استخدام طريقة المربعات الصغرى و اختباراتها.

### المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي والمفاضلة بينها

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير (إحصائية، اقتصادية، قياسية).

لتقدير حجم واتجاه تأثير المتغير الاقتصادي سابق الذكر على الاستثمار الأجنبي المباشر، تتطلق الدراسة من النموذجين التاليين:

$$FDI_t = B_0 + B_1 DEP_t + e_t$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على النموذج نحصل على:

$$\text{Log}(FDI_t) = B_0 + B_1 \text{Log}(DEP_t) + e_t$$

حيث سوف يتم اختيار نموذج الأحسن من النموذجين (خطي، لوغاريتمي)

أولاً : تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط

بالاعتماد على النموذج الخطي البسيط التالي:  $FDI_t = B_0 + B_1 DEP_t + e_i$

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج E-VIEWS 08 لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2-3): نتائج التقدير النموذج الخطي البسيط (1990-2013)

Dependent Variable: FDI				
Method: Least Squares				
Date: 05/28/15 Time: 15:10				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.000290	5.39E-05	5.374902	0.0000
C	0.089748	0.232844	0.385442	0.7042
R-squared	0.603254	Mean dependent var	1.130000	
Adjusted R-squared	0.582373	S.D. dependent var	0.917992	
S.E. of regression	0.593244	Akaike info criterion	1.883972	
Sum squared resid	6.686838	Schwarz criterion	1.983450	
Log likelihood	-17.78171	Hannan-Quinn criter.	1.905561	
F-statistic	28.88957	Durbin-Watson stat	0.684398	
Prob(F-statistic)	0.000035			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 08.

- وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط على النحو التالي:

$$FDI_t = 0.089 + 0.00029 DEP_t$$

(0.38) (5.37)

$$R^2 = 0.603 \quad N = 21 \quad F = 28.88$$
$$\bar{R}^2 = 0.582 \quad DW = 0.684$$

مع العلم أن القيم الموضوعه بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج.

$R^2$  معامل التحديد.

$\bar{R}^2$  معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات.

DW: إحصائية داربن - واتسون.

F: إحصائية فيشر.

#### ✓ اختبار معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

#### - التشخيص الاقتصادي

النفقات العامة (DEP): نلاحظ أن إشارتها موجبة في معادلة الانحدار الخطي وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة

(DEP) ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنظور النظرية الاقتصادية، حيث أن الميل يساوي (0.00029)، أي أن الزيادة في (DEP) بواحد دينار يؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بـ 0.00029 دينار.

- **التشخيص الإحصائي:** يتم اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط باستعمال معايير إحصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرّة باستعمال إحصائية ستودنت (Student) واستخدام إحصائية فيشر (Fischer) ومعامل التحديد لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات: يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرّة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : B_0 = B_1 = 0 \\ H_1 : B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن :

$H_0$  : فرضية العدم

$H_1$  : فرضية البديلة

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  إحصائية ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$  ودرجة حرية  $V = N - K = 21 - 2 = 19$  نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

**جدول رقم (3-3) نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي البسيط**

الملاحظات	قيم $t$ الجدولية $t_{(tab)}$	قيم $t$ المحسوبة $t_{(cal)}$	المعلمات	المقدرات
$t_{(cal)} < t_{(tab)}$	1.729	0.38	$B_0$	الثابت C
$t_{(cal)} > t_{(tab)}$	1.729	5.37	$B_1$	DEP

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي E-views 08.

\* بالنسبة لمعلمة الحد الثابت: نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة  $t_{(cal)}$  اصغر من الإحصائية الجدولية  $t_{(tab)}$  وبهذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ونقول أن معلمة الثابت ( $B_0$ ) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية  $V=19$ .

\* بالنسبة لمعلمة النفقات العامة (DEP): نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة  $t_{(cal)}$  اكبر من الإحصائية الجدولية  $t_{(tab)}$  وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول أن معلمة ( $B_1$ ) ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية  $V=19$ .

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج : نستعمل معامل التحديد الخطي البسيط واختبار فيشر (F)، حيث نلاحظ من نتائج الجدول رقم (2-3) أن :

\* معامل التحديد : بالنظر إلى قيمة معامل التحديد للنموذج الخطي تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج متوسطة، حيث بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) نسبة 0.603 وهذا يعني أن تغيرات (DEP) تفسر 60.3% من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أما 39.7% من تغيرات (FDI) تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها ( $e_i$ ) حد الخطأ العشوائي.

\* اختبار فيشر : يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار المعلمات ككل في أن واحد من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_0 = B_1 = 0 \\ H_1 : B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{array} \right.$$

حيث لدينا: (F) المحسوبة  $F_{(cal)}=28.88$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة  $F_{(cal)}$  بقيمة إحصائية فيشر الجدولية  $F_{(tab)}$  عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية  $v=k$  و  $v=N-k-1$

ولدينا ( $F$ ): الجدولية  $F_{(tab)}=3.55$

نلاحظ أن قيمة  $F_{(cal)}$  المحسوبة اكبر من قيمة  $F_{(tab)}$  الجدولية وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقول أنه يوجد واحد من معاملات المتغير المفسر لا تساوي الصفر، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية  $v=k$  و  $v=N-k-1$ . أي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أنه من الناحية الاقتصادية المتغير المفسر متوافق مع النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية نجد أن الحد الثابت ليس له معنوية إحصائية، ومعامل التحديد له قوة تفسيرية متوسطة.

ثانياً: تقييم معاملات النموذج اللوغاريتمي البسيط

بالاعتماد على النموذج اللوغاريتمي البسيط التالي:

$$\text{Log}(FDI_t) = B_0 + B_1 \text{Log}(DEP_t) + e_t$$

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج EViews 08 لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3-4): نتائج التقدير لنموذج اللوغارتمي البسيط للاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2013)

Dependent Variable: LOGFDI Method: Least Squares Date: 05/28/15 Time: 15:11 Sample: 1990 2013 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDEP	1.496646	0.146026	10.24916	0.0000
C	-12.29711	1.161682	-10.58561	0.0000
R-squared	0.846830	Mean dependent var	-0.454108	
Adjusted R-squared	0.838769	S.D. dependent var	1.364860	
S.E. of regression	0.548041	Akaike info criterion	1.725459	
Sum squared resid	5.706626	Schwarz criterion	1.824937	
Log likelihood	-16.11732	Hannan-Quinn criter.	1.747048	
F-statistic	105.0453	Durbin-Watson stat	1.304031	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 08.

- وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج اللوغارتمي البسيط على النحو التالي:

$$FDI_t = -12.297 + 1.496DEP_t$$

(-10.58)                      (10.24)

$R^2 = 0.846$                        $N = 21$                        $F = 105.04$

$\bar{R}^2 = 0.838$                        $DW = 1.304$

مع العلم أن القيم الموضوعه بين قوسين تمثل الإحصائية **t** وسيتم اعتمادها في جميع النتائج.

$R^2$  معامل التحديد.

$\bar{R}^2$  معامل التحديد المعدل

N: عدد المشاهدات.

DW: إحصائية داربن - واتسون.

F: إحصائية فيشر.

✓ اختبار معلمات النموذج المتحصل عليه

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

- التشخيص الاقتصادي

النفقات العامة (DEP): نلاحظ أن إشارتها موجبة في معادلة الانحدار اللوغارتمي وما يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنفقات العامة (DEP) ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنظور النظرية الاقتصادية، حيث أن الميل الحدي يساوي (1.496)، أي أن الزيادة في (DEP) بواحد دينار يؤدي إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بـ 1.496 دينار.

ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- التشخيص الإحصائي:

يتم اختبار فرضيات النموذج اللوغارتمي البسيط باستعمال معايير إحصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال إحصائية ستودنت (Student) واستخدام إحصائية فيشر (Fischer) ومعامل التحديد لاختبار المعنوية الكلية للنموذج.

✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات: يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : B_0 = B_1 = 0 \\ H_1 : B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن :

$H_0$  : فرضية العدم

$H_1$  : فرضية البديلة

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  إحصائية ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية  $\alpha = 5\%$  ودرجة حرية  $V = N - K = 21 - 2 = 19$  نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

**جدول رقم ( 3-5 ) نتائج اختبار ستودنت للنموذج اللوغارتمي البسيط**

المقدرات	المعاملات	قيم $t$ المحسوبة $t_{(cal)}$	قيم $t$ الجدولية $t_{(tab)}$	الملاحظة
الثابت C	$B_0$	-10.58	1.729	$t_{(cal)} > t_{(tab)}$
DEP	$B_1$	10.24	1.729	$t_{(cal)} > t_{(tab)}$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 08.

بالنسبة لمعلمة الحد الثابت: نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة  $t_{(cal)}$

اصغر من الإحصائية الجدولية  $t_{(tab)}$  وبهذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ونقول أن معلمة الثابت ( $B_0$ ) لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية  $5\%$  ودرجة حرية  $V=19$ .

بالنسبة لمعلمة النفقات العامة (DEP): نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة

$t_{(cal)}$  أكبر من الإحصائية الجدولية  $t_{(tab)}$  وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول أن معلمة ( $B_1$ ) ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية  $5\%$  ودرجة حرية  $V=19$ .

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

نستعمل معامل التحديد اللوغارتمي البسيط واختبار فيشر ( $F$ )، حيث نلاحظ من

نتائج الجدول رقم (3-4) أن :

\*معامل التحديد : بالنظر إلى قيمة معامل التحديد تتضح أن القوة التفسيرية للنموذج قوية، حيث بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) نسبة 0.846 وهذا يعني أن تغيرات (DEP) تفسر 84.6% من متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، أما 15.4% من تغيرات (FDI) تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها ( $e_i$ ) حد الخطأ العشوائي.

\* اختبار فيشر : يتم اختبار المعنوية الإحصائية للانحدار المعلمات ككل في آن واحد من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_0 = B_1 = 0 \\ H_1 : B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{array} \right.$$

حيث لدينا: (F) المحسوبة  $F_{(cal)}=105.04$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة  $F_{(cal)}$  بقيمة إحصائية فيشر الجدولية  $F_{(tab)}$  عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية  $v=k$  و  $v=N-k-1$

ولدينا: (F) الجدولية  $F_{(tab)}=3.55$

نلاحظ أن قيمة  $F_{(cal)}$  المحسوبة أكبر من قيمة  $F_{(tab)}$  الجدولية وبهذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقول أنه يوجد واحد من معاملات المتغير المفسر لا تساوي الصفر، مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المفسر عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية  $v=k$  و  $v=N-k-1$ . أي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج اللوغارتمي المقدر، نلاحظ أنه من الناحية الاقتصادية المتغير المفسر متوافق مع النظرية الاقتصادية، وكل عناصر النموذج ذات معنوية إحصائية.

### ثالثاً: المفاضلة بين النموذجين الخطي واللوغارتمي

بعد تقدير النموذجين الخطي واللوغارتمي تتم المقارنة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل  $R^2$  ومعيار Akaike ومعيار Schwarz حيث يتم اختيار النموذج الذي له معامل التحديد المعدل أكبر وقيمة أقل لمعيار Akaike و Schwarz اللذان يعبران عن الخطأ.

#### جدول رقم (6-3): المفاضلة بين النموذجين الخطي واللوغارتمي

النماذج	Akaike info criterion	Schwarz criterion	معامل التحديد المعدل $R^2$
النموذج الخطي	1.883	1.905	0.582
النموذج اللوغارتمي	1.824	1.747	0.838

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي E-views 08.

ومنه نختار النموذج اللوغارتمي لأنه الأفضل بناءً على المعايير المقارنة نجد له أقل

مستوى للأخطاء.

## ✓ التشخيص القياسي لنموذج اللوغارتمي

### 1- اختبار عدم تجانس التباين:

من بين فرضيات النموذج القياسي الاقتصادي فرضية ثبات التباين من مشاهدة لأخرى، ولاكتشاف عدم تجانس تباين عنصر الخطأ نعتمد على اختبار White الذي يعتمد على تقدير الانحدار المساعد بين المتغير التابع من جهة والمتغير المفسر من جهة أخرى، ثم نقوم باختبار فرضية عدم التباين التي تنص على ثبات التباين، ووفقاً لهذا الاختبار نتحصل على تقدير النموذج من الملحق رقم (04):

من خلال نتائج الجدول (White)، نقوم بحساب القيمة الإحصائية لـ  $\chi^2_{k,\alpha}$  عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية  $V=K=1$ ، واستخراج القيمة الإحصائية لـ  $(Wh)$ ، ثم نقارن إحصائية  $(Wh)$  مع  $\chi^2_{k,\alpha}$  لدينا:

$$\chi^2_{k,\alpha} = 3.84$$

$$Wh = nR^2 = 0.344$$

$$(\chi^2_{k,\alpha}) > Wh \quad \text{إذن:}$$

ومنه : نقبل فرضية عدم وعليه نستدل على تجانس التباين أو ثابت التباين لحد الخطأ.

### 2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

من بين الفرضيات التي بني عليها النموذج القياسي الاقتصادي هو عدم وجود ارتباط بين عنصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، ولاكتشاف ما إذا كان هناك ارتباط أم لا نستعمل إحصائية (D.W)، حيث يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين وهما:

$$\begin{cases} H_0 : P = 0 \\ H_1 : P \neq 0 \end{cases}$$

$H_0$  : فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي.

$H_1$  : الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي.

بعد الحصول على القيمة الإحصائية  $D.W = 1.304$  من الجدول رقم (4-3)،

نستعين بالجدول الإحصائي الخاص بمؤشر (D.W) لمعرفة الحدين حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة، ثم نرى المنطقة التي تقع فيها إحصائية ومن ثم نحكم على وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

من الجدول الإحصائي لـ (D.W) في الملحق رقم (05) نستخرج الحد الأعلى والحد الأدنى كما يلي :

$$d_U = 1.42$$

$$d_L = 1.22$$

نلاحظ أن إحصائية (D.W) تنتمي إلى منطقة غير محددة وبالتالي عدم القدرة على الحكم بوجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وتقاديا لهذا المشكل نستخدم اختبار LM Test

- اختبار  $LM Test$  :

من الجدول في الملحق رقم (06) والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط الذاتي للأخطاء، ومنه نلاحظ أن (F) المحسوبة قيمتها 0.957 وهي ليست لها معنوية إحصائية لان واحتمالها  $P=0.40$ ، مما يدل على أن النموذج يخلوا من الارتباط الذاتي للأخطاء.

✓ التفسير الاقتصادي:

رغم أن تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014) أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية، وبالأخص قطاع المحروقات، وهذا ما تفسره الدراسة القياسية، إلا أنه حقق مجمل من الأهداف التي سطرها من بينها :

- يتضح اقتصاديا أنه كلما زادت النفقات العمومية ب 1% يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب: 1.49% ، وهذا ما يبينه الملحق رقم(07).
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات البطالة، وانخفاض نسبة الفقر؛
- إنجاز هياكل قاعدية ضخمة ( سكك حديدية، موانئ، طرق سريعة، مطارات، سدود، سكنات...الخ)؛
- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية الضخمة، وهذا ما يدل على حجم تدفقاتها.

### خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تقدير نموذج قياسي اقتصادي لأثر النفقات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2013)، وذلك باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E-views08، حيث تم تقدير نموذجين خطي ولوغاريتمي، وتم انتقاء النموذج اللوغاريتمي كأفضل نموذج على أساس عدة معايير اقتصادية، إحصائية وقياسية، حيث أعطى معيار المفاضلة Akiake و Schawrz للنموذج اللوغاريتمي المقدر، وتمكنا من خلال هذا النموذج في معرفة مدى ساهمة النفقات العمومية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

# الخاتمة العامة

## خاتمة :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما متزايدا للعديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية و اجتماعية تعود بالنفع على البلد المستضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات وأدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال والبيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار.

لهذا عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية ولقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة لتحسين المناخ الاستثماري، اعتمدت الدولة في ذلك على إحدى الأدوات السياسة المالية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام بشقها الاستثماري، من أجل تدعيم ومواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الدولة، قامت الجزائر وبالأستفادة من إيرادات المحروقات بإطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية تقدر ب

444.9 مليار دولار، وهي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية التي عرفتها الجزائر.

من خلال هذه الأهداف تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير الاستثمارات العمومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفي هذا السياق تبرز لنا أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النفقات العمومية ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة على مستوى الجزائر.

وبناء على ما سبق حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات.

#### 1- نتائج الفرضيات :

- بالرغم من تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية إلا أن الدولة لم تستفد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة؛

- يتضح أن الدولة تهدف من وراء إطلاق هذه البرامج الضخمة هو ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستديم وتدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا الاستقرار السياسي، بالشكل الذي يسمح بالانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد إلى اقتصاد متنوع فهذا الاستقرار سيشكل مناخ استثماري جيد

يسمح بنمو الاستثمارات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من المزايا التي توفرها الشراكة لدعم الاقتصاد والمساهمة في تنويعه التي تعد أكبر تحدي تواجهه الجزائر في الآفاق القادمة؛

- من خلال النموذج التي استندنا إليه أثبت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية، وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية وبإفصاح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب؛

## 2- الاقتراحات :

- التحسين من شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار وذلك بتحديد قراءة وحيدة لمفهوم التشريع؛
- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة؛
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية؛

- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعة؛
- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات وعدم ربطها بالوضع المالي للبلاد وخاصة بسعر برميل البترول؛
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع؛
- القيام بإصلاح ميزاني قصد الزيادة من فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي وترشيد الإنفاق؛
- وضع تقديم ميزاني على أساس الوظائف وتحديد أدوات لتقييمها، كجوهر إصلاحات نظم الميزانية وهذا ما نرجوه في إطار إصلاح النظام؛
- وفي الأخير نوصي في تفعيل الحكم الراشد وعدم إقصاء أي طرف من أطراف المجتمع، وخاصة أهل الاختصاص.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### I. كتب باللغة العربية:

- 1- أبو قحف عبد السلام: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003
- 2- أبو قحف عبد السلام: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989
- 3- أبو قحف عبد السلام: "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بيروت لبنان، 2001
- 4- أبو قحف عبد السلام: التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002
- 5- أحمد آدم مهدى: الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999
- 6- بخيت حسين علي وسحر فتح الله: الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2007
- 7- جيل برتان ترجمة على مقلد وعلي زيعور: الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، لبنان، 1981
- 8- حردان طاهر حيدر: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997
- 9- حسن بهلول محمود بلقاسم: الاستثمار وإشكالية التوازن "مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990
- 10- حناوي محمد صالح وفريد مصطفى نهال: مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006
- 11- حناوي محمد صالح: الاستثمار في الأسهم والسندات، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003-2004
- 12- رمضان زياد: مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005

- 13- سعداوي سليم: **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية** □ معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2008
- 14- السيفو ولد إسماعيل : **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي** ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- 15- سيوقي قحطان: **اقتصاديات المالية العامة**، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989
- 16- عبد القادر عطية عبد القادر محمد: **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
- 17- عدلي ناشد سوزي: **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006
- 18- عدون ناصر دادي: **البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي**، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010
- 19- عمر حسين: **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر، 2000
- 20- عمر حسين: **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991
- 21- فيفرمان غاي: **تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر**، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، العدد 01 مارس 1992
- 22- قدي عبد المجيد: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 23- لطفي علي: **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003
- 24- لطفي علي: **أصول المالية العامة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997

- 25- لويس- جوردان د ، ترجمة سعاد الصنبولي: مشاركات الاستثمارية من أجل الرخاء - بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية-، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996
- 26- النجار سعيد: آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992
- 27- النجار فريد: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000
- 28- هوشبار معروف: الاستثمارات والأسواق المالية، دار النشر والتوزيع، عمان، 2003

## II. رسائل والأطروحات:

- 1-بسيوني محمد نظير: دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كمية التجارة، جامعة عين شمس، 1981
- 2-بلقاسم شيخة عبد الواحد: مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013
- 3-بن حبيب بومدين عبد الرزاق وحوالف رحيمة: الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة أسعد دحلب - البليدة ، الجزائر 21-22 ماي 2002
- 4-حسين ناجي: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006

- 5- حمزة ديبون الساهل: دور الإصلاحات الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماستر، (مذكرة غير منشورة) ، جامعة سكيكدة، سنة 2011-2012
- 6- سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010
- 7- صحراوي علي: مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي "التجربة الجزائرية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1991/1992
- 8- عبد الكريم دحماني: تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، الدولة والمؤسسات العمومية، سنة 2011-2012
- 9- لطفي علي: محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003
- 10- مهديد عادل : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2009/2010
- .III المجالات والملتقيات :

- 1- بن إبراهيم العجلان علي وتهامي علي فتحي: الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، الحمامات، تونس، 23/24/25 مارس 1997،

- 2- بن حبيب بومدين عبد الرزاق و رحيمة حوالم: **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة أسعد دحلب - البليدة ، الجزائر 21-22 ماي 2002
- 3- بولعيد بلوج: **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2006
- 4- **حسابات التخصيص الخاص في النظام الجزائري**: حلقة دراسية لطلبة السنة الرابعة للمدرسة الوطنية للإدارة، فرع إدارة المالية والميزانية، دفعة 38 ، الجزائر، 2005
- 5- روضة جديدي: **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013
- 6- زكرياء مسعودي: **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11/12 مارس 2013
- 7- عمار عماري ، وليد محمادي: **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي، 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- 8- فيفرمان غاي: **تسيير الإستثمار الأجنبي المباشر**، توصيات وتحذيرات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01 مارس 1992

9- لخضر مولاي عبد الرزاق وبونوة شعيب: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010-2009

10- مبارك بوعشة: من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001-2014)"، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013

11- مهران حسين: الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطويره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول يونيو 2000

#### IV. الأوامر، القوانين، المراسم :

1- المادة 02 من القرار 03، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادرة في 30 مارس 2008

2- المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في: 07-07-1984 والمتضمن القانون المتعلق بقوانين المالية

3- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 الجريدة الرسمية عدد 92 المؤرخة في 25-12-1999

4- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003

#### V. تقارير :

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنة 2011

#### VI. المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Jacques margerin, g rard Ausset : choix des investissement, les  dition d'organisation, paris, juin 1987
- 2- BOUARA Tahar : **Les Finances Publiques**,  ditions pages bleues, Alger, 2007
- 3- <sup>1</sup> BOUVIER (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L) : **Finances Publiques**, ed LGDJ, Paris, 8e ed, 2007.
- 4- Raymond- bertand ,«  conomie financi re internationale » , dition : PUF. Paris, 1971
- 5- Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L' tat**,  dition  tudes vivantes, France, 1984
- 6- Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale " Une introduction  conomique"**, Economica, France, 1990
- 7- Jean-Pierre Bibeau, **Introduction   l' conomie internationale**, Casablanca, Paris, 1997
- 8- Bernard Hugonnier, « **Investissements directs coop ration internationale et firme multinational** », Edition Economica Paris, France, 1997
- 9- REGIS Bourbonnais,Econom trie(6<sup>eme</sup>  dition),Dunod,Paris,2005

## .VII .المواقع الالكترونية :

- 1-[www.premier- ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf)
- 2- [www.akhbaralyaoum -dz.org](http://www.akhbaralyaoum-dz.org)
- 3- [www.iaigc.net](http://www.iaigc.net)

# قائمة الملاحق

**قرار مؤرخ في 13 صفر عام 1429 الموافق 20 فبراير سنة 2008، يحدد كيفيات فتح فروع لشركات تأمين أجنبية.**

إن وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم، لا سيما المادتان 204 مكرر 2 و 216 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 338 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 30 أكتوبر سنة 1995 والمتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 267 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق 3 غشت سنة 1996 الذي يحدد شروط منح شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الاعتماد وكيفيات منحه، المعدل والمتمم،

**يقرر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 204 مكرر 2 من الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات فتح فروع لشركات تأمين أجنبية بالجزائر.

**المادة 2 :** يخضع فتح فروع لشركات التأمين الأجنبية بالجزائر إلى الترخيص المسبق الذي يمنح بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

**المادة 3 :** يرسل رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأجنبية المعنية إلى الوزير المكلف بالمالية طلب فتح فرع شركة أجنبية بالجزائر.

يجب أن يرفق الطلب المذكور أعلاه، الموضح لعمليات التأمين المراد تطبيقها بملف يتضمن العناصر الآتية :

**قرار مؤرخ في 13 صفر عام 1429 الموافق 20 فبراير سنة 2008، يحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/ أو إعادة تأمين.**

إن وزير المالية،

- بمقتضى الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 228 مكرر 1 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

**يقرر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 228 مكرر 1 من الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد أقصى نسبة مساهمة لبنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/ أو إعادة تأمين.

**المادة 2 :** تحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/ أو إعادة تأمين بخمسة عشر بالمائة (15%) من رأسمال شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين.

**المادة 3 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 صفر عام 1429 الموافق 20 فبراير سنة 2008.

**كريم جودي**

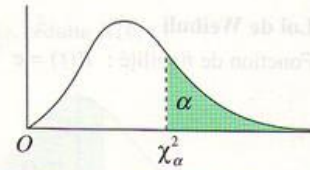
Table de Fisher-Snedecor,  $\alpha = 5\%$  (95<sup>e</sup> centile)

$v_2$ (dén.)	$v_1$ (numérateur)																			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	20	30	40	50	60	80	100	200	500	1 000
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	248.02	250.10	251.14	251.77	252.20	252.72	253.04	253.68	254.06	254.19
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.45	19.46	19.47	19.48	19.48	19.48	19.49	19.49	19.49	19.49
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.66	8.62	8.59	8.58	8.57	8.56	8.55	8.54	8.53	8.53
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.80	5.75	5.72	5.70	5.69	5.67	5.66	5.65	5.64	5.63
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.56	4.50	4.46	4.44	4.43	4.41	4.41	4.39	4.37	4.37
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	3.87	3.81	3.77	3.75	3.74	3.72	3.71	3.69	3.68	3.67
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.44	3.38	3.34	3.32	3.30	3.29	3.27	3.25	3.24	3.23
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.15	3.08	3.04	3.02	3.01	2.99	2.97	2.95	2.94	2.93
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	2.94	2.86	2.83	2.80	2.79	2.77	2.76	2.73	2.72	2.71
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.77	2.70	2.66	2.64	2.62	2.60	2.59	2.56	2.55	2.54
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.12	2.04	1.99	1.97	1.95	1.92	1.91	1.88	1.86	1.85
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	1.93	1.84	1.79	1.76	1.74	1.71	1.70	1.66	1.64	1.63
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	1.84	1.74	1.69	1.66	1.64	1.61	1.59	1.55	1.53	1.52
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.78	1.69	1.63	1.60	1.58	1.54	1.52	1.48	1.46	1.45
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.75	1.65	1.59	1.56	1.53	1.50	1.48	1.44	1.41	1.40
70	3.98	3.13	2.74	2.50	2.35	2.23	2.14	2.07	2.02	1.97	1.72	1.62	1.57	1.53	1.50	1.47	1.45	1.40	1.37	1.36
80	3.96	3.11	2.72	2.49	2.33	2.21	2.13	2.06	2.00	1.95	1.70	1.60	1.54	1.51	1.48	1.45	1.43	1.38	1.35	1.34
90	3.95	3.10	2.71	2.47	2.32	2.20	2.11	2.04	1.99	1.94	1.69	1.59	1.53	1.49	1.46	1.43	1.41	1.36	1.33	1.31
100	3.94	3.09	2.70	2.46	2.31	2.19	2.10	2.03	1.97	1.93	1.68	1.57	1.52	1.48	1.45	1.41	1.39	1.34	1.31	1.30
200	3.89	3.04	2.65	2.42	2.26	2.14	2.06	1.98	1.93	1.88	1.62	1.52	1.46	1.41	1.39	1.35	1.32	1.26	1.22	1.21
300	3.87	3.03	2.63	2.40	2.24	2.13	2.04	1.97	1.91	1.86	1.61	1.50	1.43	1.39	1.36	1.32	1.30	1.23	1.19	1.17
500	3.86	3.01	2.62	2.39	2.23	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.59	1.48	1.42	1.38	1.35	1.30	1.28	1.21	1.16	1.14
1 000	3.85	3.00	2.61	2.38	2.22	2.11	2.02	1.95	1.89	1.84	1.58	1.47	1.41	1.36	1.33	1.29	1.26	1.19	1.13	1.11
2 000	3.85	3.00	2.61	2.38	2.22	2.10	2.01	1.94	1.88	1.84	1.58	1.46	1.40	1.36	1.32	1.28	1.25	1.18	1.12	1.09

Table de distribution de  $\chi^2$  (loi de K. Pearson)

La table donne la probabilité  $\alpha$ , en fonction du nombre de degrés de liberté  $\nu$ , pour que  $\chi^2$  égale ou dépasse une valeur donnée  $\chi^2_\alpha$

$$\alpha = P(\chi^2 \geq \chi^2_\alpha)$$



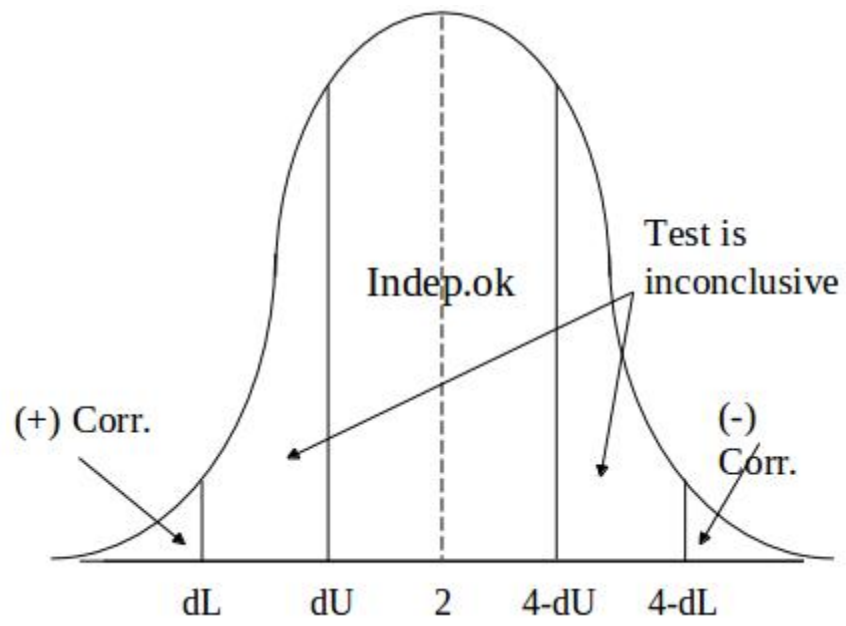
$\nu$	$\alpha = 0,990$	$\alpha = 0,975$	$\alpha = 0,950$	$\alpha = 0,900$	$\alpha = 0,100$	$\alpha = 0,050$	$\alpha = 0,025$	$\alpha = 0,010$	$\alpha = 0,001$
1	0,0002	0,0010	0,0039	0,0158	2,71	3,84	5,02	6,63	10,83
2	0,02	0,05	0,10	0,21	4,61	5,99	7,38	9,21	13,82
3	0,12	0,22	0,35	0,58	6,25	7,81	9,35	11,34	16,27
4	0,30	0,48	0,71	1,06	7,78	9,49	11,14	13,28	18,47
5	0,55	0,83	1,15	1,61	9,24	11,07	12,83	15,09	20,52
6	0,87	1,24	1,64	2,20	10,64	12,59	14,45	16,81	22,46
7	1,24	1,69	2,17	2,83	12,02	14,07	16,01	18,47	24,32
8	1,65	2,18	2,73	3,49	13,36	15,51	17,53	20,09	26,13
9	2,09	2,70	3,33	4,17	14,68	16,92	19,02	21,67	27,88
10	2,56	3,25	3,94	4,87	15,99	18,31	20,48	23,21	29,59
11	3,05	3,82	4,57	5,58	17,27	19,67	21,92	24,72	31,26
12	3,57	4,40	5,23	6,30	18,55	21,03	23,34	26,22	32,91
13	4,11	5,01	5,89	7,04	19,81	22,36	24,74	27,69	34,53
14	4,66	5,63	6,57	7,79	21,06	23,68	26,12	29,14	36,12
15	5,23	6,26	7,26	8,55	22,31	25,00	27,49	30,58	37,70
16	5,81	6,91	7,96	9,31	23,54	26,30	28,84	32,00	39,25
17	6,41	7,56	8,67	10,08	24,77	27,59	30,19	33,41	40,79
18	7,01	8,23	9,39	10,86	25,99	28,87	31,53	34,80	42,31
19	7,63	8,91	10,12	11,65	27,20	30,14	32,85	36,19	43,82
20	8,26	9,59	10,85	12,44	28,41	31,41	34,17	37,57	45,32
21	8,90	10,28	11,59	13,24	29,61	32,67	35,48	38,93	46,80
22	9,54	10,98	12,34	14,04	30,81	33,92	36,78	40,29	48,27
23	10,20	11,69	13,09	14,85	32,01	35,17	38,08	41,64	49,73
24	10,86	12,40	13,85	15,66	33,20	36,41	39,37	42,98	51,18
25	11,52	13,12	14,61	16,47	34,38	37,65	40,65	44,31	52,62
26	12,20	13,84	15,38	17,29	35,56	38,88	41,92	45,64	54,05
27	12,88	14,57	16,15	18,11	36,74	40,11	43,19	46,96	55,48
28	13,57	15,31	16,93	18,94	37,92	41,34	44,46	48,28	56,89
29	14,26	16,05	17,71	19,77	39,09	42,56	45,72	49,59	58,30
30	14,95	16,79	18,49	20,60	40,26	43,77	46,98	50,89	59,70

Quand  $\nu$  est supérieur à 30, on utilise la table de la loi normale (table de l'écart réduit) avec :

$$t = \sqrt{2\chi^2} - \sqrt{2\nu - 1}$$

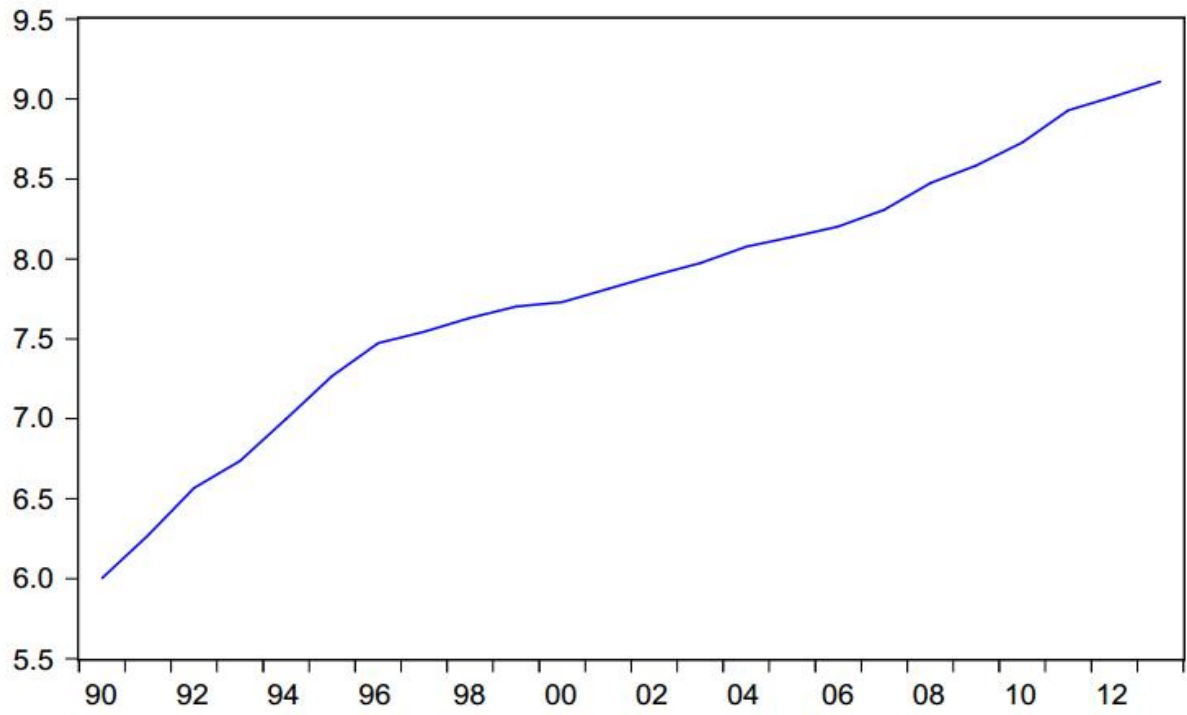
SPS Home &gt; Stats Tables &gt; Durbin Watson 0.05 Table

Critical Values for the Durbin-Watson Statistic (d)										
Level of Significance $\alpha = .05$										
n	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>	d <sub>L</sub>	d <sub>U</sub>
6	0.61	1.40								
7	0.70	1.36	0.47	1.90						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.70	0.46	2.13	0.30	2.59		
10	0.88	1.32	0.70	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.60	0.60	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51
13	1.01	1.34	0.86	1.56	0.72	1.82	0.57	2.09	0.45	2.39
14	1.05	1.35	0.91	1.55	0.77	1.78	0.63	2.03	0.51	2.30
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.92	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.4	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.96	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83

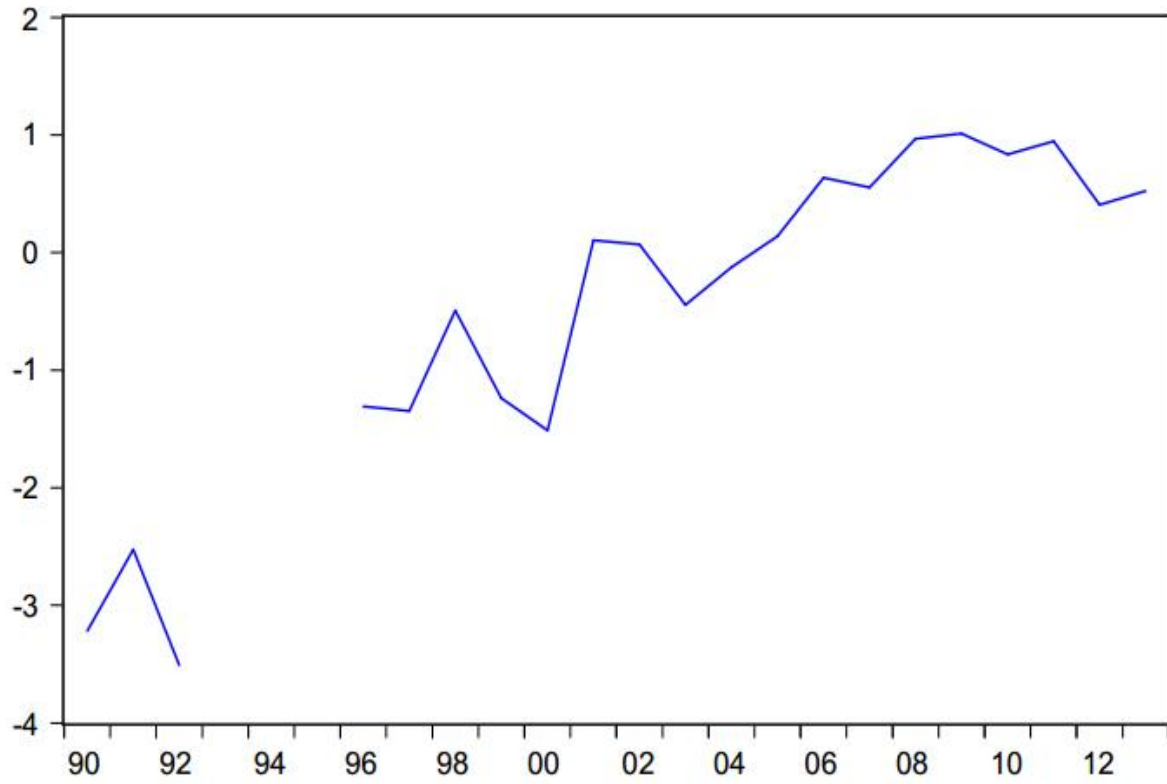


Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.957923	Prob. F(2,17)	0.4035	
Obs*R-squared	2.126934	Prob. Chi-Square(2)	0.3453	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: Least Squares Date: 05/28/15 Time: 15:37 Sample: 1990 2013 Included observations: 21 Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDEP	0.032296	0.152573	0.211675	0.8349
C	-0.263474	1.205588	-0.218544	0.8296
RESID(-1)	0.388059	0.291410	1.331660	0.2006
RESID(-2)	-0.244504	0.343665	-0.711461	0.4864
R-squared	0.101283	Mean dependent var	1.70E-15	
Adjusted R-squared	-0.057315	S.D. dependent var	0.534164	
S.E. of regression	0.549259	Akaike info criterion	1.809148	
Sum squared resid	5.128644	Schwarz criterion	2.008105	
Log likelihood	-14.99606	Hannan-Quinn criter.	1.852327	
F-statistic	0.638615	Durbin-Watson stat	1.682943	
Prob(F-statistic)	0.600460			

LOGDEP



### LOGFDI



الله

الله

الله

## ملخص:

عانى الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية حادة تسببت بحدوث عجز في المؤشرات الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية، وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الذي فتح المجال واسعا للاستثمار الأجنبي، من أجل رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، عملت الدولة على تطبيق سياسة انفاقية توسعية ترجمت في شكل برامج استثمارات عمومية كبرى لعصرنة ودعم الهياكل القاعدية.

- اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي، واستخدام منهج القياس الاقتصادي، حيث أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها :
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالنفقات العمومية الذي أكدته النموذج اللوغارتمي.
  - أن زيادة في الإنفاق العمومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.49%.
  - **الكلمات المفتاحية:** النفقات العمومية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات العمومية.

## Résumé:

L'économie algérienne a souffert de l'existence d'invasions structurelles suffocantes.

Face à cette situation l'Algérie s'est trouvée dans l'inévitabilité de passer de l'ordre économique dirigé à celui de l'économie de marché, lequel a amplement ouvert l'espace à l'investissement direct étranger à l'effet de participer à booster le rythme du développement économique.

Et afin de circonscrire les investissements directs étrangers l'Etat algérien a œuvré à l'application des programmes de la relance économique qui se sont traduits sous la forme de nombreux et énormes programmes publics pour la modernisation et le renforcement des infrastructures de base.

Cette étude est basée sur la réalisation des buts d'analyse économique, par l'utilisation par la méthode de mesure économique, cette étude est données les résultats suivantes :

- L'investissement directs d'étranger est influer par les dépense publique qu'il confirmé par le modèle Logarithmique ;
- L'augmentation de dépense publique par 1% est donne une augmentation L'investissement directs d'étranger par 1.49%.

Les mots clés : dépense publique, L'investissement directs d'étranger, investissement publique.